جامعة زيان عاشور –الجلفة–

Zian Achour University of Djelfa

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الروسية اتجاه المنطقة العربية 2010-2021

مذكرة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية

إعداد الطالب:

- خالدي رانيا
- عزوزي نعيمة

إشراف الأستاذ:

د- رافع أمبارك

لجنة المناقشة

–د/أ. بن غربي الميلود	رئيسا
–د/أ. رافع أمبارك	مقررا
–د/أ. معقافي اسامة	ممتحنا

ESS/191537001605/151539040811

مقدمـــــــة

تمهيـــــــد:

مما لاشك فيه أن روسيا الاتحادية تعد من الدول الفاعلة على الساحة الدولية، فبعد ثلاث عقود من زوال الاتحاد السوفياتي، وتراجع الهيمنة الروسية اثر ذلك، إلا أنها –خصوصا في آخر السنوات– تحاول استعادة مكانتها السابقة، مستغلة في ذلك ما ورثته عن الاتحاد بصفتها عضو دائم في مجلس الأمن، وما تملكه من مقومات تاريخية، وجغرافية، واقتصادية، وعسكرية، مع تبنيها للرأسمالية واقتصاد السوق، كحل أمثل لإعادة دورها على صعيد السياسة الدولية، واستعادة مناطق نفوذها التاريخي في آسيا وأوروبا والمنطقة العربية، التي هي موضوع بحثنا.

لقد جاءت نهاية سنة 2010م لتؤرخ لمرحلة جديدة في واقع المنطقة العربية، على إثر انفجار الأوضاع السياسية هناك، التي بدأت من تونس، لتنتقل العدوى لبعض الدول العربية الأخرى، وكانت لهاته الأحداث المتوالية، تداعيات كبيرة على المنطقة بشكل خاص، وعلى النظام الدولي بشكل عام، بفعل الوزن الاستراتيجي الذي تحتله، من الشرق الأوسط حتى شمال إفريقيا، في حسابات الفاعلين الدوليين، وتنافسهم حول الهيمنة على موارد الإقليم، إضافة لمواجهة التطرف الديني والهجرة الغير الشرعية، حسب زعمهم. وعلى هذا، تظهر الرغبة الملحة للسياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين، في تحقيق هدف رئيسي وأساسي، يتمثل في العودة إلى الساحة الدولية، كفاعل رئيسي يعيد مجد الاتحاد السوفياتي باعتباره أنه كان قوة كبرى فاعلة. والأحداث الأخيرة التي تمر بها المنطقة العربية، تمثل فرصة للسياسة الروسية للعودة بقوة في المنطقة، في ظل المؤشرات الدالة على الانكفاء الأمريكي عن الانغماس في قضايا المنطقة، وهذا الفراغ الاستراتيجي المتشكل قد يشجع موسكو على تفعيل برامجها التي تهدف لبناء تعددية قطبية جديدة، بديلة عن الأحادية التي كرست هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، طوال السنوات الأخيرة.

والمتتبع لمواقف السياسة الخارجية الروسية تجاه أحداث المنطقة العربية، يلحظ التباين فيها من منطقة لأخرى، وهذا راجع لطبيعة المصالح الروسية، فهي التي تملي جدول أعمال السياسة الخارجية لها، وعليه تأتي هذه الدراسة التي نحاول أن نبحث في الأسباب الكامنة وراء اهتمام روسيا بالمنطقة العربية خاصة بعد سنة 2010 وما شهدته المنطقة من أحداث، برصد أهم المواقف التي تبنتها موسكو تجاهها، وعليه نطرح **الإشكالية** التالية:

- **ماهي المحددات النظرية والتّجليات التطبيقية للسياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية بعد سنة 2010م؟**

التساؤلات الفرعية:

- ماهي أهم المقاربات النظرية التي تدرس موضوع السياسة الخارجية؟
- ماهي أهم المواقف التي تبنتها روسيا تجاه أحداث المنطقة العربية؟
- ماهي أبعاد السياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية؟

فرضيات الدراسة:

- تعتبر التهديدات الخارجية من أهم العناصر المحركة للسياسة الخارجية لروسيا ما يجعلها تُسخر قدراتها وإمكانياتها للتدخل في مناطق الصراع، والتنافس مع القوى الأخرى لها، من أجل الحفاظ على مصالحها وأمنها.
- كلما اختلفت مواقف روسيا من الأحداث في المنطقة العربية تناقصت فرص بسط نفوذها في المنطقة.
- يزداد التغلغل الروسي في المنطقة العربية بازدياد فعالية سياسة خارجيتها في أحداث المنطقة.

مبررات اختيار الموضوع:

- **المبررات العلمية:** تكمن في محاولة تقديم إطار تحليلي للسياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية، خصوصا في ظل المستجدات الأخيرة في المنطقة، من خلال توضيح المكانة التي تحتلها في جدول السياسة الخارجية لروسيا.

كما أن دراسة السياسة الخارجية الروسية تندرج ضمن دراسة السياسات الخارجية للدول الكبرى، التي توجه العالم وترسم قواعده، ومنه فالاقتراب من توجهات السياسة الخارجية الروسية، خصوصا في ظل التغيير الحاصل فيها مع وصول الزعيم فلاديمير بوتين، يمكننا من فهم كيف تتحرك الدول الكبرى، والآليات التي يمكن لنا أن نستفيد منها عربيا، لافتقار السياسة الخارجية العربية إلى استراتيجيات بعيدة المدى، قائمة على أهداف تحقق المصلحة الوطنية.

- **المبررات الذاتية:** تكمن في رغبتنا الشخصية في دراسة المواضيع التي تتعلق بسياسات الدول الكبرى، التي تسعى لنشر منطقها ومنظومتها بشكل عالمي، ومعرفة أهدافها تجاه دولنا العربية.

أهمية الدراسة:

لعلّ أهمية هذا الموضوع تكمن في المحاولة من أجل فهم وتحديد وتوضيح السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية، وكيف تعاملت روسيا مع مختلف الأزمات التي طرأت في المنطقة، ومنه فهذه الدراسة تهدف لمعرفة السياسة الخارجية الروسية، انطلاقا من محدداتها ووسائلها المتبعة في ذلك، ومعرفة أهدافها ومصالحها في المنطقة، وصولا للمكاسب التي حققتها من تدخلاتها فيها.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- محاولة التقرب لطبيعة السياسة الخارجية الروسية المعاصرة.
- معرفة الأسباب الكامنة وراء الاهتمام المتزايد بالمنطقة العربية من قبل روسيا.
- محاولة إبراز السياسة التي تتبناها روسيا في المنطقة العربية.
- معرفة طبيعة المصالح الحقيقية لروسيا في المنطقة العربية.
- محاولة معرفة كيف تساهم سياسة روسيا الاتحادية في زيادة نفوذها في المنطقة.

أدبيات الدراسة:

يعد مجال السياسة الخارجية للوحدات الدولية المؤثرة في النظام الدولي، مجال تنظير واسع وكثيف، والسياسة الخارجية الروسية من بين المواضيع التي حظيت بكثير من الاهتمام من قبل الدارسين والباحثين، خصوصا بعد وصول الرئيس بوتين للحكم، وقيادته لروسيا لاستعادة دورها الدولي المؤثر في القضايا الدولية، وعلى مستوى المنطقة العربية هناك دور فعال للسياسة الخارجية الروسية، ومن بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر:

- كتاب **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، للكاتب ناصر زيدان، الذي صدر سنة 2013، حيث تطرق فيه لدور روسيا في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموما، منذ بطرس الأكبر حتى بلوغ بوتين سدة الحكم، وركز على التغيير الذي طرأ في السياسة الخارجية في عهد بوتين، وأبرز المواقف التي تبنتها روسيا في المنطقة العربية، خلال أحداث الحراك العربي بعد سنة 2010.
- كتاب **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، للكاتبة نورهان الشيخ، وفيه حاولت الكاتب التركيز على بيئة صنع القرار في روسيا وذلك التطرق

لمؤسسات صنع القرار فيها، والعوامل المؤثرة فيها، بالاضافة للتطرق للعلاقات الروسية العربية.

- كتاب **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، للكاتبة لمى المضر إمارة، والتي أبرزت فيه حالة التخبط التي حصلت في روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ثم التوجهات الكبرى في عهد الرئيسين يلتسن وانعكاسات ذلك على المنطقة العربية.
- مذكرة ماجستير بعنوان **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010-2014)**، للأستاذة نجاة مدوخ، حيث حاولت إبراز مكانة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية، وكذلك تطرقت للسياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا في ظل الأزمة، ودوافع روسيا تجاه هذه الأزمة، وأوضحت دورها الدبلوماسي، كذلك قمت سيناريوهات محتملة للأزمة وللاستراتيجية الروسية.
- مذكرة ماستر بعنوان **السياسة الخارجية الروسية إتجاه النزاع السوري بين المصالح المادية والمنطلقات المعيارية**، للطالبة جليد وردة، حيث حاولت إبراز التغيير الذي مسّ أسس السياسة الروسية وسعيها لاستعادة دورها عالميا، وبينت أثر أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الروسية، كذلك تطرقت للسياسة التي تبنتها روسيا تجاه النزاع السوري، وبينت أثر العقيدة النظامية في عهد بوتين على الدور الروسي.

الإطار الزماني والمكاني:

يمكن أن نعطي مجال محصور لهذه الدراسة، من خلال الحدود المكانية المتمثلة في المنطقة العربية، والحدود الزمانية الممتدة من سنة 2010 إلى 2021.

الإطار المنهجي:

من المعلوم أن لكل دراسة علمية مناهج تخدم وتتماشى مع عناصر الموضوع، وعليه فقد استخدمنا المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** يستخدم هذا المنهج لأكثر من غرض، من حيث وصف توجهات ومحددات السياسة الخارجية الروسية والعوامل المختلفة المؤثرة في السلوك الخارجي الروسي عموما، إضافة لوصف مختلف الأحداث التي طرأت على المنطقة العربية في الفترة الزمنية المحددة، ووصف مكونات المواقف الروسية تجاه ذلك.
- **المنهج المقارن:** يستخدم للمقارنة بين توجهات وسلوكيات روسيا في أجندتها الخارجية، ومقارنة المواقف المتخذة من طرف روسيا تجاه مختلف أزمات المناطق العربية أمام المتغيرات التي تعرفها البيئة الخارجية.
- **المنهج التاريخي:** وذلك أن توجهات السلوك الخارجي الروسي في الوقت الراهن، ماهو إلا نتاج للمراجعات التي عملت عليها القيادة الروسية الحالية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، كذلك أنه يساعد في استقراء العلاقات التاريخية لروسيا مع دول المنطقة العربية.

تقسيم الدراسة:

وللإجابة عن الإشكاليات المطروحة للبحث، اتبعنا خطة تتناول ثلاث فصول، حيث الفصل الأول وضعنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وقسمناه إلى مبحثين، حيث الأول تناولنا فيه المفاهيم الأساسية المحددة للسياسة الخارجية، والمبحث الثاني خصصناه لإبراز أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

أما الفصل الثاني فخصصناه للسياسة الخارجية الروسية بعد تولي بوتين الحكم، وقسمناه لمبحثين، حيث الأول أبرزنا أهم محددات السياسة الخارجية الروسية، وفي المبحث الثاني سلطنا الضوء على السلوك الخارجي الروسي في عهد بوتين وكيف أثر هذا الأخير على ذلك، وماهي الوسائل والتوجهات التي اعتمدها في تنفيذ السياسة الخارجية الروسية.

أما الفصل الأخير فقد ركزنا فيه على إبراز تجليات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية ورصد أهم المواقف التي تبنتها روسيا تجاه أحداث المنطقة بعد سنة 2010، ولكي نستوعب كل المنطقة العربية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول ركزنا فيه على منطقة المشرق العربي، وفي المبحث الثاني ركزنا على منطقة الخليج العربي، وفي المبحث الأخير سلطنا الضوء على منطقة المغرب العربي.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي أكاديمي من صعوبات قد تواجهه من أجل الالمام بكل جوانب الموضوع بإتباع الدقة العلمية والموضوعية، ولعل أبرز ما واجهنا من صعوبات، هو المراجع التي تطرقت للموضوع –خصوصا في فصلنا الأخير–، فالمراجع كانت في الغالب مقالات صحفية تعبر في كثير من الأحيان عن وجهة صاحبها، ناهيك عن إتساع وثراء المنطقة العربية بالأحداث، وسرعة التغيير الذي حصل في توجهات السياسة الخارجية الروسية مثل ماحدث في الحالة السورية، كما أن الأزمات التي تطرقنا إليها مازلت لم تنتهي ولازلت مفتوحة على سيناريوهات مختلفة، والنتائج فيها محسومة فيه.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المحددة للسياسة الخارجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

يعد مجال السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، فبها تتبلور العلاقات بين الدول، ولكي نفهم هذه العلاقات يجب أن نفهم معنى السياسة الخارجية. وفي بداية الستينات من القرن العشرين تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا واضحا وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي، مما اكسب دراستها أهمية بالغة.

و من الملاحظ اختلاف التعريفات المقدمة من طرف الباحثين لمصطلح السياسة الخارجية، ذلك لاختلاف منطلقات وتوجهات كل واحد منهم، لذا سنحاول تقديم أهم التعريفات لها بناء عل ثلاث توجهات أولها هو الاتجاه الأول، الذي يعرفها على أنها برامج حيث عرفها الدكتور محمد السيد سليم على أنها: برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي. وهذا التعريف ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية.[1]

هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية. وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية. كما يؤخذ على تعريف الدكتور محمد

1- أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن، 2011م، ص23.

السيد سليم عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه. فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة.[1]

والاتجاه الثاني، يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار. حيث يعرفونها بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي. و هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة[2].

كذلك قدم بعض الدارسين تعريفا للسياسة الخارجية يحدد أن المقصود بالأنشطة هي السلوكيات والتصرفات. وعلى سبيل المثال " يعرف **تشارلز هيرمان** السياسة الخارجية بأنها مرادف لسلوكيات السياسة الخارجية، التي قوم بها صانعو القرار الرسميون فيقول: تتآلف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.[3]

و المفكر ريتشارد سنايدر يعد أيضا من اتباع هذا الاتجاه فيرى أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين. ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها. وإن السياسة الخارجية عبارة عن نتاج لقرارات صادرة عن أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه وفي هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار. " فالسياسة الخارجية اشمل من عملية

2-عربي لادمي محمد، «**السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**»، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، ص 144.

[2]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م، ص 157.

[3]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998م، ص 9.

صنع القرار وأشمل كذلك من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار. إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية لكن هذه الأخيرة هي هذه الحال تتميز عن سلوك صانع القرار[1].

بينما يحصر أصحاب الاتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانع القرار، يرى أصحاب الاتجاه الثالث أن السياسة الخارجية تتصرف إلى حركة ونشاط الدولة الخارجي.

ويقدم حامد ربيع السياسة الخارجية أنها جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية.[2]

ومن أنصار هذا الاتجاه مودلسكي الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الاطار هناك نمطين أساسيين من المدخلات والمخرجات.[3]

و يعرف مارسيل ميرل السياسة الخارجية بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود. ومن هذا التعريف نستطيع أن نستنتج بأن السياسة الخارجية هي قرارات وأفعال. فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود. فالسياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ وأفعال تتخذها هيئات

[1]– المرجع نفسه.

[2]– محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3]– المرجع نفسه.

ومؤسسات داخل الدولة. تتضمن السياسة الخارجية إذن الأفعال الخارجية المتخذة من قبل صانعي القرار بهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى وأهداف قريبة المدى.[1]

من خلال عرض التعريفات المختلفة للباحثين نرى أن عملية وضع تعريف شامل للسياسة الخارجية يواجه عديد الصعوبات الراجعة لطبيعة السياسة الخارجية المعقدة، وبالتالي نواجه إشكالية التعريف؛ ولنختم هنا جزئية التعريف ندرج التعريف الإجرائي التالي:

" السياسة الخارجية هي مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي. وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف. والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية. كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.[2]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

إن المقصود بمحددات السياسة الخارجية، هو مجموع العناصر والعوامل التي يكون لها الأثر بشكل او آخر في تشكيل السلوك الخارجي للوحدة الدولية، هذا ما يضفي الميزة لأي سياسة خارجية عن الأخرى. كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية[3]. ويمكننا أن نقسم هذه المحددات إلى جزئين اثنين محددات داخلية وأخرى خارجية.

أولا: المحددات الداخلية

[1]– سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط1، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2010م، ص 15.

[2]– عربي لادمي محمد، المرجع نفسه.

[3]– زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، ط2، دار التالة، طرابلس، 1999م، ص 129.

وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية[1]، ومنه فإن البيئة الداخلية هي كل ما يتعلق بالشؤون والقضايا الداخلية التي تنعكس على عمل السياسة الخارجية[2].

ومن المحددات الداخلية نجد المحددات الجغرافية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات المجتمعية، والمحددات السياسية، والمحددات العسكرية.

-**المحددات الجغرافية:** تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة. والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية. وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي. بينما تأثيرها الغير مباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياسة الخارجية. فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الاستراتيجية. ويمكنها من لعب دور اقليمي أو حتى دولي كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة.[3]

وهناك أمثلة كثيرة لدول جعل لها موقعها الجغرافي أهمية كبيرة على الصعيد الإقليمي كدولة إيران مثلا التي تتوسط دول شرق البحر المتوسط ودول وسط آسيا، في حين أن هناك دولا أخرى موقعها لا يسمح لها بتقلد دور أي فاعل في سياستها الخارجية. وكما أن للعامل الجغرافي أهمية كبيرة على مستوى الاستراتيجية الدولية إلا أنه ليس كافيا وحده في تحديد دور السياسة الخارجية لدولة ما دون المحددات الأخرى.

---

[1]- عربي لادمي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2] -Joseph Ernkel : **The making of foreign policy**, Oxford University press. New York , 1963, p4.

[3]- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل على الاستراتيجية**، ب.ط، دار مجدلاوي، عمان، 200م، ص60.

-**محددات اقتصادية:** إن مصادر الطاقة للدولة من بترول وغاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، إضافة للموارد الزراعية من مواد غذائية...الخ تكسبها قوتها واستقلاليتها الاقتصادية مما يؤهلها للعب دور فاعل على المستوى الاقليمي والدولي كقوة اقتصادية تؤثر على السياسات الخارجية للدول الأخرى، واتخاذ مواقف دولية بما يخدم برنامج و توجهات سياستها الخارجية.

أبرز مثال في هذا الصدد ألمانيا الاتحادية فهي تمثل قوة اقتصادية عظمى فتمكنت في التأثير في سياسة دول الاتحاد الأوروبي سواء الداخلية أو الخارجية. كما ساهمت في قدرتها على اتخاذ مواقف قوة كبرى نظيرة لها كالولايات المتحدة الأمريكية، وأبرز موقف لها هو معارضتها للحرب الأمريكية على العراق عام 2003م. هذه القوة بلغتها ألمانيا بفضل استغلالها لمواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل.[1]

-**المحددات المجتمعية:** وهي مجموع الأفكار الرئيسة التي يؤمن بها المجتمع، فبها يحدد رؤيته للعالم السياسي، بما تشمله من توجهات ثقافية وسياسية وأيديولوجية. وتتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر لعلّ أهمها:

أ/ الشخصية القومية: والمقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة والتي تميزهم عن غيرهم. وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة. فالشخصية القومية بمقوماتها تؤثر في توجيه السياسة الخارجية. لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، مما ينعكس على خياراتهم في السياسة الخارجية.

وعليه، يمكننا القول بصفة عامة، إن الدول التي نجحت في تطوير شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة. فالقومية تعني الإحساس النفسي بالانتماء إلى

[1]- عربي لادمي محمد، مرجع سبق ذكره، ص150.

الدولة القومية. وقد تطورت في الدول النامية بالذات تلك التي حصلت على استقلالها منذ عام 1960م، قومية معبرة موجهة ضد القوى الاستعمارية السابقة. ولكن تلك القومية تتسم بالضعف، ويرجع ذلك إلى ضعف الشعور العام بالانتماء وقلة مشاركة قطاعات عريضة من المجتمع في الحياة العامة، وبالتالي ضعف تأثيرها السياسي. وعلى نقيض ذلك تطور في المجتمعات المتقدمة، نمط من القومية تأسس على درجة عالية من المشاركة العامة وأصبح أكثر قدرة على تحمل التحديات الداخلية والخارجية.[1]

ب/الرأي العام: ويعني موقف الجماهير من الناس تجاه قضية أو موقف معين. وقد استعمل غابريال الموند اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات[2].

إلا أننا لا نرى ذلك التأثير القوي للرأي العام في الدول صاحبة الأنظمة التسلطية بسبب احتكار السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة، وغياب الحريات من مظاهرات وتعبير عن الرأي؛ عكس المجتمعات المتقدمة حيث يكون للرأي العام دور فعال وحاسم في كثير من الأحيان في توجيه السياسة الخارجية.

-**المحددات السياسية:** تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة. والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية. فالنظم الديموقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية. أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية[3]. لكن كثيرا ما يعكس الواقع عكس ذلك فالنظم الديموقراطية في غالبها تسعى للتنافس على المجالات الحيوية للنفوذ باستخدام العنف

[1]- جونسون لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1989م، ص ص 61-62.

[2]- المرجع نفسه، ص 167.

[3]-زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص 257.

والقوة، طبعا تحت ذريعة حماية حقوق الانسان ونشر الديموقراطية، ولعل غزو العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية مثال حي على ذلك.

والنظم التسلطية غالبا ما تكون مرتبطة بالقائد السياسي ومع ذلك هناك من يرى أنها الأكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم ذات الطبيعة الديموقراطية بسبب أنها الأكثر قدرة على التحرك الديناميكي أثناء صنع القرار الخارجي وأكثر دقة في وسائل الإعلام والفعالية والبيروقراطية[1].

إن السياسة الخارجية للدول تخضع لمدى توافر الموارد السياسية للنظام السياسي والمقصود بالموارد السياسية هو القدرات المتاحة للنظام السياسي والتي تتمثل أساسا في حجم الأنشطة الاجتماعية الخاضعة لسيطرة النظام السياسي مثل الموارد الطبيعية والناتج المحلي بقدرة النظام على توظيفها في السياسة الخارجية ودرجة التأييد الشخصي التي ستنفع بها النظام السياسي[2].

-**المحددات العسكرية:** يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدول والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية. بالإضافة على امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة.[3]

ثانيا: المحددات الخارجية

[1]- دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2006**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، 2007-2008، ص 15.

[2]- العمري منير، **الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة الأزمة الأمنية، 1999/2013**، رسالة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجلفة، 2014/2013، ص 18.

[3]- عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

يقصد بالمحددات الخارجية، المحددات والآثار والإفرازات التي تنبثق وتفرزها البيئة الخارجية، وهي تتعلق بطبيعة النظام الدولي، حيث أن طبيعة النظام الدولي لها دور كبير في تفعيل وتعطيل السياسة الخارجية للدول، كما ترتبط طبيعة النظام الدولي بسياسات تتبناها مختلف الفواعل الإقليمية والعالمية تجاه دولة ما مما يجعلها تتحرك في صورة رد الفعل تجاه سياسات تلك الدول خاصة وإن كانت هاته السياسات تهدد مصالح تلك الدولة وأمنها.[1]

وللنظام الدولي أبعاد رئيسية يمكن حصرها فيما يلي:

1-الوحدات: إن عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور مؤثر في تبلور السياسة الخارجية لهذه الوحدات فحسب دويتش وسنجر فإن تزايد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي، بحيث يتشتت حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى. بينما يرى والتز انه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحرب وزادت درجة استقرار النسق الدولي.[2]

2-المؤسسات الدولية: تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير، وتأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية لدول، ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط وإنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي.[3]

---

[1]- عادل عباسي، **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007، ص53.

[2]- ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص160.

[3]- لويد جونسون، مرجع سبق ذكره، ص43.

3-العمليات السياسية الدولية: وتعني الجانب الديناميكي للنسق الدولي والناتج عن مختل التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل، والمعاملة بالمثل، و التي ينتج عنها طابع تعاوني أو صراعي بين الدول. وذلك حسب موقع المصلحة الوطنية للدولة في الموقف المتخذ ار الفعل ورد الفعل. ووفقا لموقع الدولة من توازنات القوى ضمن نظام توازن اقوى الذي هو عصب النظام الدولي الحديث.[1]

4- البنيان الدولي: ويقصد بالبنيان الدولي، ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي. ويؤثر البنيان الدولي بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول. أما قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان، حيث أنه كلما كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب كان للوحدات الدولية الفرصة للتأثير فيه من خلال انضمامها إلى أحد الأقطاب، مما يجعل الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب اكبر عدد من الدول الأخرى.[2]

المطلب الثالث: أدوات وصنع السياسة الخارجية

أدوات السياسة الخارجية

و لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، يجب استعمال مجموعة من الأدوات، وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. ذلك أن عدم توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من الصعب تحقيق هذه الأهداف المسطرة. والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضا من كونها عامل مؤثر ومحدد لمسار ومعالم السياسة الخارجية.

[1]- ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج**، ترجمة هاني تابري، ب.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007م، ص131.

[2]- عربي لادمي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 256.

بصفة عامة، فإن أدوات السياسة الخارجية تنصرف إلى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. وبينما تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية و البشرية، فإن المهارات البشرية تنصرف إلى المقدرة على أداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة والممارسة كقيادة الجيوش والتفاوض الدولي وغيرها.[1]

الأدوات الدبلوماسية: لا جدال في أن الدبلوماسية من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وفي أهمها ولا شك في وقت السلم، ولعل هذه الأهمية تتضح من الاستعمال الشائع الذي يخلط بينها وبين السياسة الخارجية ذاتها. و يمكن تعريف الدبلوماسية بأنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقتها الدولية.[2] فإذا كانت السياسة الخارجية هي فن قيادة علاقات دولية ما بغيرها من الدول، فإن الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق للبرنامج المحدد من خلال عمل منهجي ويومي عن طريق المفاوضات أو على الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم بعضا أو بين الدبلوماسيين و وزراء الخارجية.[3]

الأدوات السياسية الداخلية: تنصرف الأدوات السياسية الداخلية إلى تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية. ذلك أن مثل هذا التأييد يشكل موردا من موارد السياسة الخارجية يقوي من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الاخرى. ومن ثم، فإن قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب

[1]– محمد سيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2]– بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، ط10، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998م، ص357.

[3]– أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص356.

تأييدها لسياسته وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية وقدراته المالية والتنظيمية، هي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.[1]

الأدوات الاقتصادية: وهي مجموع الموارد والثروة الاقتصادية التي تملكها الدولة، حيث تستخدمها في سياستها الخارجية بتعاملها مع الوحدات الدولية كالتبادل التجاري وتنظيم التعريفات الجمركية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية.

الأدوات العسكرية: ذلك بتوفير الدولة القوات المسلحة وتدريبها وتوزيعها والمساعدة العسكرية والغزو المسلح إلى جانب عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي إلى جانب عقد التحالفات العسكرية.

الأدوات التكنولوجية والتطور العلمي: وتشمل الموارد والمهارات التي تساعد على استخدام التطور العلمي في ما يخدم الدولة، مثل برامج توظيف الأقمار الصناعية لأغراض التجسس أو الاتصال الخارجي وبرامج التبادل العلمي بين الوحدات الدولية المختلفة.

صنع السياسة الخارجية

كل دولة تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى الحفاظ على مصالحها من أمن واستقلال واقتصاد...الخ، وتحقيق ذلك من مسؤولية الأجهزة المكلفة بالسياسة الخارجية في الدولة. وتبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه المسؤولون موقفا يدخل في نطاقها كأزمة دولية مفاجئة تتطلب رد فعل اتجاهها أو التنبؤ بحدوث أو وقوع حدث دولي هام يستدعي الاستعداد له.

يتطلب صنع السياسة الخارجية الفهم والدراسة الدقيقة لمختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، و أول ما يواجه صانع القرار

[1]– محمد سيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 93.

هو مدى الإدراك السليم للموقف الذي هو بصدده، كالأزمة الدولية المفاجئة، واستحضاره لمجموعة بدائل حيال هذا الموقف وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناء على توفر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر وتساهم وسائل الإعلام المتطورة في توفير للمعلومات المرتبطة بشكل أساسي بالتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية.[1]

وتمر عملية صنع القرارات بمراحل متعددة، بدءا بالمرحلة التحضيرية والتي تتضمن تحديد المعيار الرئيسي وتحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع (تحديد البدائل وجمع المعلومات) وقياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي ثم اختيار الهدف ورسم إستراتيجية تحقيق الهدف، ثم تأتي مرحلة اتخاذ القرار باختيار أحد البدائل وتنفيذه[2]، بمعنى ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.

المبحث الثاني: نماذج من النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الأول: النظرية الواقعية

مما لا شك فيه ان المدرسة الواقعية منذ ظهورها عرفت تطورا كبيرا أظهر العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، ويعتبر هانز مورغانتو الرائد الأول لهذه النظرية فيما عرف بالواقعية الكلاسيكية، ثم اسهامات كينيث والتز وستيفن والت وجون ميرشايمر تحت مسمى النظرية الواقعية الجديدة، بشقيها الهجومية والدفاعية؛ والواقعية النيوكلاسيكية التي من أنصارها فريد زكريا وجيدون روز.

[1] – جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة غازي عبد الرحمن العتيبي، ط2، مطبوعات تهامة، جدة، 1984م، ص 41.

[2] – عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م، ص 354.

والحق أنه كان للواقعية بكل أشكالها مذاهب تفسيرية للظواهر تخص العلاقات الدولية، وكلها تشترك بأن معطيات البيئة الدولية هي المؤثر على سلوكات الفواعل الخارجية، غير أن ما يمكن رصده فيما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية والخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل بحيث اننا نلحظه صلبا مطلقا عند أنصار الواقعية التقليدية وكذلك الواقعية الجديدة، في أن الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل، والقول بتأثير المحددات الداخلية للدولة وأهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية.

تولي المدرسة الواقعية، اهتماما على ملاحظة الحقائق، ومنحها مفهوما عقلانيا، والأخير عند الواقعيين، يعني أنه لا يمكن تحديد سمة سياسة خارجية لدولة ما. إلا عن طريق تدقيق واختبار التصرفات التي كانت قائمة، والنتائج الملموسة لهذه التصرفات.[1]

والواقعيون يفسرون السياسة الخارجية على أساس القوة. حيث أن القوة بحد ذاتها لا تجعل السياسة الخارجية مختلفة عن مجالات السياسة الأخرى ويميل الواقعيون إلى الاتفاق على أن السياسة هي في الأساس صراع حول من يحصل على ماذا ومتى وكيف وأن الصراع على السلطة بين الجماعات المتنافسة هو سمة أساسية ومتوطنة في الحياة البشرية، ومع ذلك، يجادل الواقعيون بأن شروط سياسة القوة تختلف في السياسة الدولية، وبالتالي أيضًا في إدارة السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية.[2]

ويمكن تلخيص أهم مرتكزات وتصورات الواقعية في تحليلاتها للسياسة الدولية في النقاط التالية:

[1]– أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] – Anders Wivel, **Realism in Foreign Policy Analysis**, Published online: 26 September 2017 in site: **https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.475**

- أن الدولة هي الفاعل الأساسي والمهيمن في العلاقات الدولية، وأن باقي الفواعل تأثيرهم يضل ضعيفا.
- أن الدول وحدات متماسكة و وحدوية، لأن المصالح الدولية، وخاصة في فترة الأزمات والقضايا الكبرى تقود الدولة للعمل بصوت واحد على المستوى الدولي، وأن الخلافات السياسية يتم حلها داخليا.
- أن النظام الدولي فوضوي، والفوضى تشكل عنصر أساسي في التصور الواقعي، ذلك لغياب سلطة رسمية مركزية أعلى فوق الدول، أي غياب تسلسل هرمي للسلطة.
- الدول في سلوكها تعتمد على نفسها، ذلك بتعظيم قدراتها قصد ضمان بقائها.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

تعود الأصول الفكرية الأولى لِ النظرية الليبرالية إلى المدرسة المثالية حيث أن أهم مرتكزاتها رفض ونقد الفروض الأساسية لنظيرتها الواقعية، وقد تبلورت النظرية الليبرالية على يد العديد من المفكرين من بينهم آدم سميث وجون لوك والفيلسوف ايمانويل كانط، حيث أنها تعد أكثر المقاربات النظرية في العلاقات الدولية المؤيدة لقيمة التعاون الدولي، فهو في نظرها الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية أما النزاع والحرب هو الحالة الغير طبيعية.

وفي مجال العلاقات الدولية تتألف الليبرالية من عدة نظريات وافتراضات متنوعة، حتى إننا حالما نتجاوز التعميمات بشأن الأفكار الليبرالية، سرعان ما نكتشف أنه لا توجد نسخة واحدة من الليبرالية، بل توجد نسخ كثيرة منها. لكن الشائع أن يتم

تصنيفها إلى ثلاث نظريات أو اتجاهات أساسية وهي المذهب العقلاني والمذهب المثالي والمذهب الليبرالي المؤسسي الجديد.[1]

إن الليبرالية الكلاسيكية تنطلق من مستوى الدولة لتحليل سلوك الدولة الخارجي، وتؤكد على وجود الكثير من أشكال العلاقات بين الدول على المستو الدولي وليس فقط علاقات الصراع، وبالتالي فإن الدولة لا تهتم فقط بالمناقشة والبحث عن كيفية زيادة القوة كما ادعى الوقعيين، بل تحاول الدولة عند الليبراليين بناء عالم يسوده السلم والعدالة، ومنه فأثناء تنفيذ الدولة لسياستها الخارجية، فهي تحاول تطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي. بينما تتفق جميع تيارات الليبرالية الجديدة حول أن السياسة الخارجية، لا يمكن فهمها فهما صحيحا إلا من الداخل نتيجة التفاعلات والحركية الداخلية داخل الدولة.[2]

ويرتكز النموذج التفسيري الذي تقترحه النظرية الليبرالية لتحليل السياسة الخارجية للدول على النقاط التالية:

- حساب المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية الأكثر تدخلا بشكل مباشر في عمليات الوساطة المصلحة المجتمعية.
- حساب لتكوين وبنية الشبكات الوثيقة الصلة بالسياسة الخارجية.
- تقرير حول العوامل التي تحدد الجهة التي يرجح أن تهمين على سياسة معينة، وبالتالي شبكة المصالح الأساسية التي من المحتمل أن تنعكس في السياسة الخارجية للدولة وفيما يتعلق بالقضية المعنية.

[1]– تارا طه عثمان، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، ب–ط، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق–السليمانية، 2013م، ص10.

[2]– حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة دكتوراه تخصص علاقات دولية، قسنطينة، 2011–2012، ص 53.

وعليه يمكننا استنتاج أنه حسب النظرة الليبرالية، فالسياسة الخارجية تحدد بالمصالح التي تقررها الجماعات المجتمعية الذين لديهم القدرة للسيطرة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: النظرية البنائية

لقد ظهرت البنائية كمنظور جديد لتحليل العلاقات الدولية وتفسير السياسة الخارجية، في الثمانينات من القرن الماضي أي القرن العشرين، وكان نيكولاس أونوف أول من استعمل المصطلح في كتابه(World of our making)، وبرزت أكثر مع نهاية الحرب الباردة، حيث ساهمت في تفسير العديد من الظواهر والمسائل الدولية حسب منهجها الخاص في حين عجزت النظريات التفسيرية التقليدية، وهذا يعود لاعتماد النظرية البنائية على متغيرات جديدة في تحليل السياسة الخارجية.

وتهتم البنائية بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لدراسة العلاقات الدولية والسياسة الدولية، ونتيجة لذلك فإنها تعتقد أن الأفكار والهويات والقيم والأخلاق والخطاب السائد لها دور في الحياة السياسية، ولها إمكانية تغيير السياسة العالمية، على الرغم من أن النظريات التفسيرية تعتبر هذه العوامل هي عوامل ثابتة، في حين أن النظرية البنائية تعتبرها عوامل ليست ثابتة وقابلة للتحول والتغيير بطريقة مستمرة ومتواصلة.[2]

وعموما يمكن أن نوجز مبادئ النظرية البنائية الأساسية لتحليل سلوك الدول الخارجي فيما يلي:

[1]– زعيتري يوسف، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية**، مذكرة ماستر تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجلفة، 2016–2017، ص29.

[2]– حمدوش رياض، مرجع سبق ذكره، ص65.

- الأفكار والمعايير والمعتقدات المشتركة هي التي تشكل سلوك الدول، وليس القوة أو المصالح.
- الهوية المتمثلة في ثقافة الأمة والعادات والتقاليد، هي المؤثرة على صناعة لسياسة الخارجية للوحدات الدولية.
- الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل.
- دور وأهمية التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.

الفصل الثاني:

السياسة الخارجية الروسية

بعد تولي بوتين الحكم

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: المحددات الداخلية

أولا المؤسسات الرسمية

1- السلطة التنفيذية:

أ- **رئيس الدولة:** النظام الرئاسي في روسيا حسب دستورها، هو نظام جمهوري، ورئيس الجمهورية هو الضامن لتنفيذ الدستور وحريات المواطنين ويتخذ من خلال الدستور القرارات التي تحافظ على وحدة الأراضي الروسية واستقلالها وسيادتها، وقد أعطى الدستور للرئيس صلاحيات كبيرة ليغطي بها عجز القوى السياسية المختلفة التي مازالت تفتقر إلى التأثير المطلوب والفاعل في أوساط المجتمع الروسي.[1]

ينتخب الرئيس بالاقتراع المباشر لفترتين متتاليتين كل فترة لمدة ست سنوات طبقا لموافقة مجلس الاتحاد الروسي بشكل نهائي وبأغلبية ساحقة على تعديل دستوري يقضي بتمديد فترة الرئاسة إلى ست سنوات بدلا من أربع سنوات، ويعتبر الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار فيه، فهو الذي يمثل الدولة في الداخل والخارج[2]، وهو الذي يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية، وله حق تعيين رئيس الوزراء وتعيين نواب رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم بعد عرض ذلك على مجلس الدوما، ومن حقه حل الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضروريا، هذا إلى جانب أنه هو الذي يقوم بتعيين رئيس البنك المركزي وقضاة المحاكم العليا، وهو الذي يشكل مجلس الأمن القومي ويرأسه ويقر السياسة

---

[1]- جعودي كاتية، عزوق سليمة، **الاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولود معمري، 2017/2016، ص 30.

[2]- لمى مضر جرئ الإمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في فترة 1990-2003**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات المتحدة العربية، 2005م، ص55.

الدفاعية للدولة، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية، كما أن له الحق في الدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام، وكذلك اقتراح تعديل الدستور واقتراح القوانين، وهو الذي يقوم بإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان أو لأي تهديد مفاجئ، وإعلان تعيين أو عزل الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول والمنظمات الدولية، وهو أيضا الذي يلتقي أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب.[1]

وبناءا على الصلاحيات الواسعة الموكلة للرئيس فقد لعب الرئيس فلاديمير بوتين دورا مركزيا في رسم معالم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991م، تدهورت الدولة الروسية داخليا و خارجيا، وذلك في عهد الرئيس الروسي يلتسين، الذي اعتمد على نموذج الديموقراطية الموجهة وأضعف الدولة الروسية تماما.[2]

ب- الجهاز التنفيذي(رئيس الحكومات): تتمثل أهم اختصاصاته في تقديم الميزانية الفيدرالية مجلس دوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية والإئتمانية، وكذلك السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة وغيرها من المجالات، هذا إلى جانب السياسة الخارجية للدولة، فالحكومة هي جرد جهاز معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء وعزلهم دون حاجة إبداء أسباب ذلك، وليس للحكومة أي سلطات في مواجهته، وتأثيرها يقتصر على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها الرئيس، وقد لا يأخذ بها.[3]

[1]- حسني عماد العوضي، **السياسة الخارجية الروسية في زمن فلاديمير بوتين**، ط1،المركز المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، برلين، 2017م، ص9.

[2]- هاني شادي، **التحول الديموقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين: التجربة والدروس في ضوء الربيع الربيع العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015م، ص 105.

[3]- حسني عماد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ج- الجيش (المحددات العسكرية): يعتبر الجيش الروسي هو الوريث الشرعي للجيش الأحمر السوفييتي إلا أنه بدأ تأثير عندما أبدى الجيش الروسي حالة من السخط والرفض لسياسة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين، ومساندته للرئيس بوتين، فسانده عندما كان مرشحا للرئاسة، وأعطاه أصواته أملا بأن يجد حلا لأزمته من خلال سياساته التي وعد بها.

إذا ومع بداية الألفية الجديدة وبعد أن وصل بوتين إلى الرئاسة عمل على إعادة رسم التوجه العسكري الروسي وصيغة العقيدة العسكرية الروسية انطلاقا من مصلحة روسيا وسلامة أمنها القومي، فقد عمل على مراجعة العقيدة العسكرية الروسية بالنظر في الأولويات الأساسية التي ينبغي أن تؤسس لفكرها العسكري الجديد الذي من شأنها أن يساهم في حماية أمن روسيا، وتأكد ذلك فعليا بعد تأكيده حقها في استعمال الأسلحة النووية في الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد أو عدوان، كما أشار على أن روسيا تمتع بحق الانتشار الاستراتيجي لحماية أمنها القومي واستقرار المنطقة وبالتالي أراد بوتين أن يؤكد أن روسيا لازالت الدولة القوية لكونها تملك كل الإمكانيات العسكرية في مجابهة أي تهديد.[1]

تعد روسيا الاتحادية من الدول النووية القوية في العالم والثانية من ناحية القوة العسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر متكافئة مع أمريكا من ناحية القوة النووية لذلك فإن روسيا تولي أهمية محورية للحفاظ على هذه المكانة الموروثة والتي تنطوي على تحقيق هدف بعيد المنال وهو الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية لذلك يرى دونيس أيكار بأن الثقل الدولي الروسي مرتبط بنسبة كبيرة بمكانتها كقوة نووية، ومع ذلك يؤكد أن السلاح النووي ليس المصدر

[1]- ليندة لعباشي، **الترتيبات الأمنية الروسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط 1990-2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2017/2016، ص 27.

الوحيد للقوة العسكرية الروسية فثمة القطاع الفضائي وأسلحة أخرى تم التأكد بأنها لا تزال متطورة جدا.[1]

د- وزارة الخارجية: تقوم وزراة الشؤون الخارجية لروسيا بالعمل على تطوير الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية للاتحاد الروسي وفقا لهذا المفهوم، ومن أهم الأولويات المناطة بها لمعالجة المشاكل العالمية كجهاز تنفيذي يتبع الرئيس الروسي، وذلك بالعمل على إنشاء نظام مستقر للعلاقات الدولية القائمة على مبادئ الاحترام و المساواة، وتعزيز الأساس القانوني للعلاقات الدولية لضمان التعاون السلمي والمثمر بين الدول مع الحفاظ على التوازن بين مصالحها، التقليل من دور عامل القوة في العلاقات الدولية مع تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، كذلك التعاون الدولي في المجال الاقتصادي و البيئي، وتطوير التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. فالسياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين تغيرت كثيرا عن الماضي، خصوصا مع تولي سيرجي لافروف وزارة الخارجية الروسية للإتحاد الروسي وبدأت روسيا تعود من جديد للمشاركة في القضايا الدولية على الساحة الإقليمية والدولية.

2- السلطة التشريعية: حسب دستور روسيا الاتحادية لعام 193 فإن البرلمان الروسي يتكون من مجلسين هما:

- **المجلس الأعلى (مجلس الفيدرالية):** ويضم 178 عضوا بواقع عضوين لكل وحدة من 89 وحدة مكونة للدولة على أن يكون أحدهما من السلطة التشريعية في الجمهورية أو المقاطعة والأخر من سلطتها التنفيذية.[2] ويضم في عضويته 175 شخصا يمثلون جميع الوحدات الإدارية الرئيسية بمثلين عن كل وحدة ويكون أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية، والثاني يمثل السلطة التنفيذية المحلية، ويكون على

[1]- حسني عماد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2]- عز الدين أبو سمهدانة، **الاستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط 2000-2008**، جامعة الأزهر: كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، القاهرة، 2012م، ص 58.

عاتق المجلس الأعلى للفدرالية مهمة الاهتمام بحدود الدولة واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية والموافقة على حالة الطوارئ، وأيضا له الحق في تقييم المشاريع المقدمة من المجلس الأدنى.

- **المجلس الأدنى(الدوما):** يتألف من 450 نائبا، ينتخب جميع الأعضاء بنظام القوائم الانتخابية مع مزجه بالنظام الفردي، ويتم انتخاب مجلس الدوما لولاية مدتها خمس سنوات، ويقوم بمهام الموافقة على تعيين رئيس الحكومة الاتحاد الروسي من جانب رئيس الاتحاد الروسي، وله الحق في إقالة مجلس الوزراء بالبت في مسألة الثقة الممنوحة لحكومة الاتحاد الروسي، وإقالة رئيس الحكومة والاستماع إلى التقارير السنوية من حكومة الاتحاد الروسي بشأن نتائج أعمالها، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا التي يطرحها مجلس الدوما والرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية وإعلان العفو.[1]

ثانيا: الجهات الغير الرسمية

1- الأحزاب السياسية: يعتبر بعض دارسي السياسة الخارجية الروسية أن الأحزاب السياسية التي تملك ممثلين في السلطة تكون ذات تأثير بالغ على توجهات وصناعة السياسة الخارجية للدولة، فكلما ازداد نفوذ الحزب في البرلمان أو السلطة التنفيذية، زاد تأثيره على السياسة الخارجية خاصة في النظم الديموقراطية. إلى جانب شكل التنظيم الحزبي داخل الدولة، فنظام الحزب الواحد أو الثنائية أو التعددية الحزبية يحدد مدى تأثير هذه الأحزاب على صناعة السياسة الخارجية. ففي روسيا يسيطر حزب روسيا الاتحادية على أغلبية البرلمان وهو حزب الرئيس فلاديمير بوتين، ولذلك تكون الهيمنة

[1]- حسني عماد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

على عملية صنع القرار من نصيب هذا الحزب، وتتضائل تأثيرات باقي الأحزاب الأخرى على السياسة الخارجية بل تكاد تنعدم.[1]

ويكون توزيع النواب الممثلين لكل حزب من الأحزاب الأربعة الممثلة في مجلس الدوما كالآتي: الحزب الحاكم، حزب روسيا الموحدة 238 نائب، وهو حزب محافظ براغماتي، يترأسه فلاديمير بوتين، الحزب الشيوعي الروسي بـ 92 نائب، وهو حزب شيوعي ماركسي يساري وطني لينيني، أما الحزب الليبرالي الديموقراطي الروسي فله 64 نائبا ممثلا، وهو حزب قومي سلافي وطني، وأخيرا حزب روسيا فقط وهو حزب اشتراكي يساري بمعدل 56 نائبا.

2- جماعات المصالح: يقصد بجماعات المصالح، مجموعة من الأفراد التي تتجمع مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة. مما يدفعهم إلى تأييد وإتباع سياسات معينة تهدف إلى الحفاظ على هذه المصالح، وإن هذه المجموعة تتفاعل مع صانع السياسة الخارجية في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية، وهذا التفاعل هو ما يحدد شكل السياسة الخارجية للدولة ولكن بدرجات تتفاوت حسب قوة مجموعة المصلحة.[2]

ومن أمثلة جماعات الضغط المؤثرة في روسيا نجد اتحاد العمل في روسيا KRT، واتحاد نقابات العمال المستقلة الروسية، ومنظمة روسيا للسلام الأخضر، والكنيسة الأرثوذكسية الروسية، والحركة المناهضة للهجرة الغير شرعية.

3- الكنيسة: بعد زوال الاتحاد السوفيتي وسقوط النظرية الشيوعية، سارعت الكنيسة لتملأ الفراغ من جديد، وبالرغم من أن الدستور الذي أعقب سقوط الاتحاد

[1]- صخري محمد، **القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول سيا الوسطى**، 2019/10/02، تم الإطلاع يوم 2021/04/20، على الموقع: www.politics-dz.com .

[2]- المرجع نفسه.

السوفييتي قد نص على أن روسيا دولة علمانية، إلا أن هذه الفترة شهدت انبعاث جديد لدور الكنيسة المجتمعي الديني، والذي أثر بالتأكيد على ازدياد نفوذها السياسي لدى صانعي القرار في روسيا. ولعل من الأسباب التي أدت إلى تعاظم دور الكنيسة الروسية، هو سعي النظام الروسي الجديد الذي استلم السلطة مكان الشيوعية، في صياغة أيديولوجية بديلة عن الشيوعية يكون الدين الأرثوذكسي والقومية هي من أهم مكوناتها. وقد ازداد دور الكنيسة وتعاظم في عهد الرئيس بوتين، الذي وصفه رئيس الكنيسة بأنه الرجل الذي استطاع انتشال روسيا من الأزمة التي دخلت بها في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن جانبه حرص بوتين على كسب ود الكنيسة فخصص لها عشرة مليارات من الدولارات لإعادة بناء أماكن العبادة وتمويل المدارس الدينية، الأمر الذي دفع رئيس الدائرة الكنسية للعلاقات الخارجية أن يطلب علنا من بوتين حماية الأقليات الدينية المسيحية في الشرق الأوسط.[1]

كانت هذه أهم المحددات السياسية للسياسة الخارجية الروسية من مؤسسات رسمية والجهات الغير الرسمية، ويضاف إلى ذلك محددات أخرى أهلتها أن يكون لها الأثر القوي على مستوى الساحة الدولية من مقومات عسكرية سكانية ولجغرافية و هوياتية. "معضلة روسيا الأساسية أنه ليس لها حدود دفاعية ولذلك ظلت وسيلة الدفاع الرئيسية لروسيا على مر العصور هي التوسع الجغرافي عسكريا وسياسيا خارج حدودها، وأيضا بالإضافة إلى العامل الجغرافي هناك عدة عوامل أخرى لها تأثير قوي على التوسع الروسي في السياسة الخارجية ألا وهو العامل السكاني، وعامل الهوية الوطنية[2].

[1]– حسن الرشيدي، **دور الكنيسة الروسية في الحرب الروسية**، 2020/03/19، تم الاطلاع يوم 2021/04/24، على الموقع: www.albayan.co.uk/Default.aspx .

[2]– حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص 7.

-**المحددات الجغرافية:** العامل الجغرافي يعتبر أهم العوامل لفهم طبيعة السياسة الروسية، فبه يُحدد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفهم سلوكيات الدول الأخرى، وهذا ما يعرف الجغرافيا السياسية. فهي تتربع على مساحة قدرها 17,130,000 كم²، يحدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق ومن الجنوب البحر الأسود ومن الشرق الأقصى المحيط الهادئ، ومن شرق جبال الأورال تحدها كازاخستان والصين ومنغوليا.

وتزخر روسيا بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية منها النفط والفحم والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الاستراتيجية كالماس، ويسود المناخ القاري القاسي معظم أنحاء البلاد والذي يتسم بفرق كبير في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء حيث يكون باردا جدا في الشتاء وحار جدا في الصيف ومن خلال معرفتنا بالمحدد الجغرافي، هناك ما يسمى بالجغرافيا السياسية للدولة، فتعد أحد أهم عناصر تحليل سياسة أي دولة، وكذلك أحد أهم محددات اتخاذ قرارها السياسي سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ولذلك فإنه رغم التغير الإيديولوجي بدءا من روسيا القيصرية مرورا بالثورة البلشفية والاتحاد السوفيتي وانتهاء بروسيا الاتحادية الجديدة يمكن للمتابع أن يستشف استمرارية نمط معين في سياسة روسيا نابع من المحددات الجيو –سياسية التي تؤثر عليها.[1]

-**المحددات السكانية:** يعتبر العامل السكاني حسب العديد من المفكرين من العوامل المؤثرة على السلوك الخارجي للدول، فالتنوع العرقي واللغوي والديني غالبا ما يفرز كتلا بشرية غير متجانسة ومتباينة التصورات والأهداف داخليا و خارجيا، وينتج عن هذا الوضع تشكل جماعات مصالح وضغط تحاول التأثير على قرارات السياسات الخارجية، ويصل عدد سكان روسيا حوالي 148 مليون نسمة بعد الصين والهند

[1]– حسني عماد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

والولايات المتحدة و أندونيسيا، والمجتمع الروسي متعدد العرقيات حيث يصل عددها إلى 130 جماعة عرقية ويمثل الروس أكبر المجموعات تمثل ما نسبته 10.1% من العدد الإجمالي، في حين باقي المجموعات تمثل ما نسبته 18.5% ونذكر منها: التتار 3.8%، الأوكرانيين 3%، تشوفاش 1.2%، بيلا روسيا 0.8%، كما أنها تنوعا دينيا متمثلا فيه المسيحية الأرثوذكسية والإسلام ديانة رئيسية، حيث يصل عدد المسلمين حوالي 19 مليون مسلم وهي ثاني أكبر طائفة دينية في روسيا وتتمركز معظمها في الشيشان وداغستان وأوسيتيا الشمالية وتتارستان.[1]

- **محددات الهوية الوطنية:** إنّ آليات ترسيخ الهوية الوطنية كأساس لقيام الدولة الروسية كانت لفترة طويلة مصدر جدل كبير بين صناع القرار والخبراء الروس، فمصطلح القومية الذي لعب دورا رئيسيا في تشكيل الدول الحديثة ولا يزال عقيد سياسية كبرى في العصر الحديث لم يكن له أي دور في تطوير الدولة الروسية بل كان له معنى سلبي في المفردات السياسية الروسية، لذلك تم طرح خمس خصائص أساسية للأمة الروسية.

1- وحدة الهوية: وذلك من خلال وصف الشعب الروسي بأنه شعب إمبراطوري.

2- الشعب الروسي أمة واحدة: وذلك لأن لهم أصول وثقافة مشتركة، حيث ينظر لتشابه الثقافة الإثنية والتاريخ المشترك كميزة أساسية للهوية الوطنية.

3- اللّغة: حيث يتحدث الشعب الروسي اللغة الروسية بصرف النظر عن أصلهم الإثني.

4- العرقية: تشكل العرقية الروسية أساس الهوية المشتركة.

[1]- شباج محمد فوزي، **الاستراتيجية الروسية في البلقان2000-2019**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، 2018-2019م، ص18.

5- الأمة الروسية مدنية: ينتمي لها كل من يحمل الجنسية الروسية بغض النظر عن إثنيته.[1]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

أ- **المحددات الإقليمية:** إن تشكل الدول الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفياتي، أدى إلى تراجع الحدود الروسية الآسيوية بشكل كبير، وهو ما رأت فيه روسيا أن الموارد والثورات الموجودة في تلك الدول صارت هدفا لمصالح القوى الإقليمية والدولية. فهي تعتبر " أي تهديد لهذه الدول يمثل تهديدا خطيرا للأمن القومي الروسي، وعلى هذا الأساس تم إنشاء كومنولث الدول المستقلة في ديسمبر 1991 رغبة في المحافظة على الروابط الاستراتيجية الثابتة مع الدول، وإظهار دور روسيا البارز ضمن الكيان الجديد، فإن إنشاء هذه الرابطة سيضمن تحسين العلاقات مع الدول والشعوب الإسلامية حيث يشكل مسلمو بلدان رابطة الدول المستقلة أغلبية شعوبها، إضافة إلى ضمان وصولها إلى المياه الدافئة وإنهاء حالة العزلة من خلال تحسين علاقاتها مع إيران.[2]

واتبعت روسيا سياسات عدة لاستغلال موقعها المتميز، والاستفادة اقليميا من خلال:

- استعادة حالة التوازن السياسي والاقتصادي في آسيا الوسطى والحد من تأثير نظيرتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

- إقامة تحالفات مع الدول التي تتفق مع مصالح روسيا مثل منظمة شنغهاي ومنظمة تعاون آسيا الوسطى.

[1]- حسني عماد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2]- مدوخ نجاة، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2015/2010)**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص72.

– التركيز عل القوة الناعمة في التعامل مع دول المنطقة بدلا من القوة العسكرية في الحفاظ على مكانتها الجيوسياسية فيما عرف بمبدأ بوتين.

– السيطرة على الأقاليم المجاورة ومنع أي تدخلات فيها باعتبارها منطقة أمن استراتيجي روسي.

ب–المحددات الدولية:

– اتخاذ مواقف متوازنة تجاه القضايا الاقليمية والدولية دون ربط هذه السياسات بالمواقف والسياسات الأمريكية

– إقامة شراكة استراتيجية مع بعض القوى الدولية الكبرى كالصين و الهند، لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

– التوجه الوسيط في العلاقة مع الغرب القائم على الشراكة الاستراتيجية معه وليس التحالف بل اتخاذ موقف مناسب.

– محاولة التخلص من القيود الإيديولوجية بإتباع سياسة براغماتية وتحول العلاقات من الصراع والتنافس إلى الشراكة واحتواء الخلافات مما يضمن المصالح والأمن.

– إقامة اتفاقيات مع الدول الأوروبية كـ إتفاقية من أجل السلام مع الناتو ونادي باريس للدائنين ودعمها للحرب على الإرهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ما أضاف لها من مميزات بتبرير حربها مع الشيشان.

المبحث الثاني: استعادة روسيا لمكانتها على الساحة الدولية

المطلب الأول: تسلم بوتين رئاسة روسيا

مرت روسيا خلال تسعينيات القرن الماضي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي بمشاكل داخلية انعكست على مكانتها الدولية، فقد تمثلت المشاكل الداخلية بتدهور في الاقتصاد وتفاقم الديون، فقد وصل حجم الديون إلى أكثر من 200 مليار دولار، ما أدى إلى تفشي الفقر والبطالة والتراجع في المجالات الصناعية و الاقتصادية، و بروز النزعات الانفصالية وانتشار واسع للفساد. بالإضافة إلى ذلك، فقد عملت المافيا على زيادة الوضع الداخلي سوءا في المجتمع الروسي، من خلال أعمال الجريمة المنظمة. وبحلول العام 2000م كانت قد وصلت روسيا إلى حافة الانهيار التام كدولة ومجتمع، وتراجعت مكانتها العالمية وتحولت إلى دولة تابعة لأوامر الأمريكية، وفي ظل هذه الظروف والضغوط الدولية العصيبة، حدث تغير في هرم السلطة بوصول فلاديمير بوتين إلى الحكم، فأحدث ثورة في كل المجالات وفي السياسة الخارجية وفي دور روسيا على المستوى الدولي.

ولد فلاديمير بوتين الروسي الأصل في 7 أكتوبر 1952م في مدينة سان بطرسبرغ العاصمة الشمالية لروسيا الاتحادية التي كانت آنذاك تدخل في قوام الاتحاد السوفياتي، وكانت عائلة بوتين متواضعة الحال، إذ كان والده يشتغل في مصانع المدينة، وأدرك بوتين منذ صغره أنه يجب أن يعتمد على نفسه في شق طريقه في الحياة. وليس من جراء المصادفة أن بدأ بوتين مزاولة رياضة المصارعة من النوع (السامبو) الروسي الأصيل المخصص للدفاع عن النفس بلا سلاح. ومع مرور الزمن أتقن بوتين هذه الرياضة إلى جانب بعض الفنون الشرقية الأخرى من المصارعة، إلا أن هواية الرياضة لم تتحول إلى الاحتراف، خاصة وأن بوتين التحق بكلية الحقوق في جامعة لينيغراد وكان من المتفوقين في الدراسة، وكان من أساتذته أنا طولي سوبتشاك الذي لعب فيما بعد دورا كبيرا في مصير بوتين[1]؛ وبعد تخرجه إلتحق بوتين عام

[1]– قاسم دحمان، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، ط1، إصدار إي–كتب، لندن، 2016م، ص ص 65–76.

1975م بجهاز لجنة أمن الدولة KGB، وانخرط في سلك الدائرة الأولى (الاستخبارات الخارجية)، والتجديد في فرعها بمدينة لينيغراد مسقط رأسه، حيث اشتغل في مناصب مختلفة حتى تم إيفاده عام 1985م إلى مجموعة القوات السوفياتية بألمانيا الديموقراطية ليزاول نشاطه الخاص في مدينة ليبزج خلال خمس سنوات تحت ستار وظيفة مدير دار الصداقة السوفياتية–الألمانية[1].

في سنة 1994، رقي بوتين إلى منصب النائب الأول لرئيس حكومة سان بطرسبورغ، وحصل على صلاحيات واسعة شملت الجمعيات الاجتماعية و الشرطة، كما أشرف على المشاريع الاستثمارية الكبرى في المدينة. وعند انطلاق عملية إنشاء البنى التنظيمية لحركة "بيتنا روسيا"التي تزعمها "فيكتور تشيرنوميردين" رئيس الحكومة الروسية آنذاك سنة 1995، قام سوبتشاك بإيفاد بوتين لرئاسة مجلس فرع مدينة سان بطرسبورغ، وقام بوتين بتنظيم حملته الانتخابية في إطار انتخابات مجلس الدوما في ديسمبر 1995م. وفي سنة 1996، دافع بوتين عن أطروحته حول "التخطيط الاستراتيجي" لإعادة قاعدة المواد الخام والمعادن إلى المنطقة الاقتصادية في ظروف تكوين علاقات السوق لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم، حيث اعتبر فلاديمير ليتفينيكو رئيس معهد التعدين في سان بطرسبورغ أن بوتين يستحق درجة الدكتوراه، لأنه رجل اقتصاد يتميز بالنضوج والاحتراف. لذلك فقد تحول بوتين في الفترة الممتدة من 1991 إلى 1996 إلى شخصية نافذة ومهمة في الحياة السياسية والاقتصادية لمدينة سان بطرسبورغ، التي تضم حوالي 4 ملايين نسمة.[2]

وفي مارس 1999، عين فلاديمير بوتين كسكرتير لمجلس الأمن القومي الروسي، بالإضافة إلى منصبه في دائرة الأمن الفيدرالية. وبعد التهاون والفشل الذي

[1] –Richard Skana, **Putin : Russia's Choice,** Rontledge , New York, 2ed, 2008, p09.

[2] – لمى مضر الإمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009م، ص 165.

لحق ستيباشين في إدارة الأوضاع بشمال القوقاز، قام الرئيس يلتسين بفصلة من منصبه وتعيين بوتين مكانه كرئيس للحكومة الروسية في 9 /1999/08 ثم أعلن أنه يعد بوتين خليفة له. وبذلك أصبح رئيس الحكومة قائما بأعمال الرئيس أو رئيسا بالوكالة بدءا من 1999/12/31.[1]

بعد توليه رئاسة الوزراء بدأت الحرب الشيشانية ردا على تفجيرات في موسكو وعدة مدن روسية اتهم فيها الانفصاليين الشيشانيين، وشنت روسيا هجوما واسعا بتأييد شعبي على الشيشان، وبه زاد مؤيدي سياسة بوتين في أوساط الشعب الروسي حتى فاز في الانتخابات التالية في مارس 2000 ليصبح رئيسا رسميا لروسيا.

ومن الأسباب التي جعلت الرئيس يلتسين يرشح بوتين، والذي انتخب لولايتين متتاليتين هو ظهور بوتين بملامح الشخصية الوطنية المهتمة بقضايا روسيا في مرحلة عرفت ضعف الكاريزمات السياسية، ووجود شخصيات متهورة السلوك أو حاملة الأفكار الأوليغارشية، وتبنيه نهجا اصلاحيا في مقابل هلامية الإيديولوجيات المطروحة بين ليبرالية غير قادرة على التغلغل في الأقاليم الروسية بنظم حياتها الريفية، وبين شيوعية تؤيدها فئة كبار السن.[2]

عمل بوتين على إعادة دمج روسيا في الساحة الدولية لإستعادة مجدها السابق، وذلك لما سببته العزلة الاقتصادية للإتحاد السوفياتي من تاخير تطورها. وقام بوتين بالعدول عن سياسة "الأطلسة" في السياسة الخارجية، والتي كانت متبعة في حقبة يلتسين، واعتبر أن روسيا بموقعها الجيوبوليتيكي واحدة من أكبر القوى الأوراسية، التي ينبغي عليها النظر إلى اتجاهات متعددة في سياستها الخارجية، وذلك

[1]– لمى مضر الإمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية**، ص 71.

[2]– كاظم هشام نعمة، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة**، ب.ط، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمّان–الأردن، 2013م، ص 75.

وفق نظرة براغماتية تحقق المصالح الوطنية لروسيا.[1]وقد حقق بوتين أداء مختلفا، عمل من خلاله على القضاء على الأزمات التي عرفتها روسيا وحلها والتي استمرت منذ عقد من الزمن، وذلك على صعيد الاقتصاد، وعمل على مكافحة الفساد، وشجع الاستثمار وتطوير الصناعات خاصة العسكرية، التي تعد أحد أهم الصادرات الروسية. كما عمل على إصلاح النظام المصرفي، ورفع الرواتب واتبع سياسة حازمة في حرب الشيشان، في محاولة منه لإعادة هيبة الجيش الروسي، والتأكيد على وحدة روسيا. كل ذلك على أساس فهم صحيح بأن تطوير الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والإدارية، سيكون له أثرا حاسما على السياسة الخارجية الروسية.[2]

وفي عام 2008، تولى ديمتري ميدفيدف رئاسة روسيا، تلميذ سوبتشاك الآخر وصديق بوتين الذي كان نائبا له بين 2001 و2007، ذلك أن دستور روسيا لا يسمح بالرئاسة لفترتين متعاقبتين، ما اضطره للتخلي عن المنصب، وقد ضلّ ميدفيدف رئيسا بين 2008 و 2012 وبوتين رئيس وزراء لحكومته، والحاكم الفعلي لروسيا، ليترشح مرة أخرى للرئاسة في 2012 ويفوز بفارق كبير وسط اتهامات المعارضة بتزوير الانتخابات، ومنذ 2001 يحكم بوتين قبضته السلطوية على المؤسسات الروسية، بما فيها الإعلام الذي يظهره دائما بمظهر القائد القوي الواثق.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين

بتولي بوتين مهامه كحاكم لروسيا، كانت مرحلة مختلفة في تاريخ السياسة الخارجية الروسية، ذلك بالسعي إلى تحقيق مصالح روسيا الإستراتيجية وإعادتها إلى

[1]– Mwayila Tshiyembe, **La Politique Etrangére des Grandes Puissnces**, Paris, L'Harmattan, 2010, p185.
نقلا عن الأستاذة خديجة لعريبي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث 2001/0/11، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة 2014، ص 90.

[2]– جورج شكري كتن، **العلاقات الروسية– العربية في القرن العشرين وآفاقها**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2001م، ص 80.

مكانتها العالمية، فأضفى بوتين على هذه السياسة دينامية جديدة بتغيرات وبتقديرات برغماتية تعي جيدا المواقع الملائمة والأدوار التي على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية، فتطلب الأمر ضرورة إستقرار الجبهة الداخلية، بسبب التداخل بين السياسة الداخلية والخارجية، فبدأ خوض حرب ضد عدوه المتمثل في المافيا المالية أساس الفساد في البلاد، وإعادة بناء اقتصاد قوي واستقرار سياسي وإجتماعي وتحقيق إنسجام داخلي واسع يساند السياسة الخارجية الجديدة، ووضع نظرة استراتيجية في علاقة روسيا الخارجية وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ونجح في ذلك بسبب الدعم القوي من الشعب الروسي له وتميزت السياسة الخارجية الروسية بالبراغماتية، بتقديم المصالح القومية الأولوية، حيث سعى بوتين إلى خلق تأثير روسي في المجال الإقليمي السوفياتي السابق، كطريقة لتحسين المكانة الروسية العالمية. فكان دائما هدف السياسة الخارجية الروسية إلى تعظيم دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، غير خاضع لهيمنة قوة واحدة، والاجتهاد بإعادة هيمنتها على دول الاتحاد السوفياتي سابقا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وعدم السماح للغرب بالتقليل من هذا الدور، ومنذ مطلع القرن العشرين، عملت روسيا على ذلك، ففي سنة 2000م حصلت على العضوية الكاملة في مجموعة الدول الثماني الصناعية، وتولت رئاستها في إجتماعات مناقشة القضايا الاقتصادية والمالية، وبعدها بسنتين تم إنشاء مجلس مشترك بينها وبين الناتو يسمح بمعاملتها كشريك متكافئ مع باقي الحلف، وفي السنوات الأخيرة بدأ يظهر التأثير الفعلي الروسي في مختلف الأزمات الدولية، لعل أهمها كان النزاع السوري، والملف النووي الإيراني، وأزمة شبه جزيرة القرم، وغيرها من الأزمات التي أثبتت استعادة روسيا لمكانتها العالمية.

لقد سلكت روسيا اليوم أسلوبا جديدا في سياستها الخارجية، يقوم على التركيز على مصالحها القومية وشعورها بأنها دولة قوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. وتسعى روسيا من

خلال سياستها الخارجية إلى تكريس دورها في عالم متعدد الأقطاب وليس أحادي القطبية خاضع لثقافة غربية معولمة، فحسب الروس النموذج الغربي في مأزق تاريخي والواجب على روسيا هو أن تلعب الدور الذي يمليه عليها نموذجها الحضاري الذي يتميز بتاريخ عريق وموقع جغرافي هام وثقافة متنوعة.[1]

ولروسيا علاقات جيدة مع العديد من الدول، وهي منافس قوي للغرب، وتاليا فمن حقها المطالبة بمكانتها الصحيحة في العالم ولإعادة مكانتها ودورها، وإنطلقت من توجهاتها الكبرى في سياستها الخارجية، فتم إحياء الجدل حول هويتها الأوروبية والآسيوية، ولهذا تراوحت سياستها الخارجية بين توجهين أساسيين: توجه أورو–أطلسي، وتوجه أوراسي جديد، بتأكيد المواقع الروسية ي هذا المجال وهذان التوجهان يهدفان إلى فرض روسيا كقوة عظمى على الساحة الدولية.[2] و يمكن تقييم نتائج السياسة الخارجية لروسيا خلال عهد بوتين على أسس ومعايير مختلفة. فمنذ عام 1999، يمكن رصد، سعى الرئيس لتحقيق هدفين رئيسيين: الحفاظ على وحدة روسيا واستعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة العالمية؛ ولقد حقق هذا بالفعل.[3]

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية

مما لا شك فيه أن لكل دولة أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية و غيرها، تسعى لتحقيقها، بالاعتماد على أدوات ووسائل معينة تكون فاعلة وقادرة على تحقيق ذلك، والسياسة الروسية، كغيرها، لها أهداف تحاول تحقيقها باستخدام مجموعة من الأدوات منها:

[1] -Elena Morenkova Parrier, **Les Principes Fondamentaux de la Pensée Stratégique Russe**, Laboratoire de l'IRSEM n° 22, 2014, P33.

[2] – ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ترجمة بسام شيحا، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006م، ص 97.

[3] - Dmitry Trenin, **20 Years of Vladimir Putin: How Russian Foreign Policy Has Changed**, Published online, 27/08/2019 in site: www.themoscowtimes.com/.

- **اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الأزمات الدولية:** سعت روسيا الاتحادية إلى تفعيل دور الأمم المتحدة في حل أي أزمة في العالم، وتؤكد دوما على ضرورة أن يكون حل الأزمات من خلال الجهود الجماعية، فسعي بوتين لتفعيل دور الأمم المتحدة ما هو إلا وسيلة لتجاوز تراجع دورها الدولي، ومحاولة للاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن بهدف حماية مصالحها. ولتفعيل دور الأمم المتحدة في العالم أكدت روسيا، على التنفيذ الحازم للمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وحماية موقع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة لإصلاح عقلاني للمنظمة، بهدف تطوير آليات الفعل السريع للأحداث الدولية، وذلك بتعزيز إمكاناتها لتسوية الأزمات والنزاعات؛ كما ان إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يرتكز على حق النقض غير القابل للخرق من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.[1]

- **المساومات السياسية:** إن الكثير من التحركات والتوجهات الروسية تعد نوعا من المناورات والمساومات السياسية الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموما، للحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والاقتصادية والتجارية الروسية، ومن خلال السعي إلى فتح مجالات جديدة للعلاقات مع الدول المناهضة والرافضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قدر من المساعدات الاقتصادية والمالية، فتقارب بين روسيا الاتحادية والدول ذات السياسات المضادة لسياسات الولايات المتحدة توظيف الفيتو التي تتمتع به روسيا، لأنها لا تريد مزيدا من تأزيم العلاقات بين البلدين.[2]

- **الوسائل العسكرية:** من خلال تطوير الصناعات العسكرية، فمنذ أيام الاتحاد السوفياتي شكلت الصناعات العسكرية مصدرا للعملة الصعبة، عبر تصدير السلاح

[1]- لمى مضر الإمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، ص 273.

[2]- شباج محمد فوزي، **الاستراتيجية الروسية في منطقة البلقان**، ص 28.

بصورة كبيرة للخارج، وتعد هذه المسألة الأكثر أهمية بالنسبة للروسيا لزيادة واردتها منها، كما ان مسألة تطوير الأسلحة الروسية وتدخل ضمن السعي الروسي لتحقيق الفوائد الكبيرة وذلك من خلال الارتقاء بالقدرات العسكرية الروسية، وزيادة القدرة التنافسية في سوق السلاح كما أن تطوير الأسلحة الروسية الذي يتم من اجل عملاء آخرين يصب في المصلحة الروسية، بتحديث المعدات القائمة الذي يوفر لروسيا السيولة المالية والتكنولوجيا الازمة لتطوير أسلحتها القديمة[1]. أيضا من الوسائل العسكرية التي تعتمدها نشر القوات خارج الحدود، حيث أن في 23 أكتوبر 2009، أقر مجلس الدوما الروسي، تعديلات على قانون الدفاع، والتي على ضوئها يمكن لتشكيلات من القوات المسلحة الروسية أن تستخدم عمليا خارج حدود روسيا بهدف ردع أي هجوم على التشكيلات العسكرية لروسيا الاتحادية وغيرها من القوات المرابطة خارج روسيا، وأيضا تقديم أي هجوم عسكري على دولة أخرى قدمت طلبا بذلك إلى روسيا، أو بناء على قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي، وغيره من منظمات الأمن الجماعي، ولحماية مواطني روسيا الاتحادية خارج أراضيها من اعتداء مسلح، ويصدر استخدام القوات المسلحة خارج روسيا من قبل رئيس روسيا بموجب القانون. أيضا السلاح النووي، يعد من أبرز الوسائل العسكرية التي تملكها روسيا الاتحادية، ويحقق لها القوة والسيطرة ضمن الميزان الدولي، وتهدد روسيا بأنها ستلجأ لاستخدام القوة المسلحة بما في ذلك اتخاذ تدابير وقائية واستخدام الأسلحة النووية عند الضرورة لحماية نفسها وحلفائها.

– **الطاقة:** يعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وأداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، باعتبارها تلعب دورا محوريا في سوق النفط والطاقة العالمية. ويضم قطاع الطاقة في روسيا كلا من النفط والغاز الطبيعي والفحم، وتعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي تملك سابع أكبر

[1]– لمى مضر الإمارة، المرجع السابق، ص 258.

احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، الأمر الذي مكنها من احتلال المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، حيث تستأثر بنحو 40% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، حيث قدر احتياطها بنحو 27.5% من الاحتياطي العالمي، كما تنتج روسيا حوالي 400 مليون طن الفحم سنويا، توجه أساسا للاستهلاك المحلي، لا سيما في مجال الصناعة.[1]

هذا علاوة، للتوسط الدائم لروسيا في حل الأزمات الدولية، من خلال التوسط بين الدول المختلفة، وحل الأزمات بالطرق السلمية، والحيلولة دون نشوب أي صراعات في مناطق العالم الساخنة.

العلاقات الروسية مع الغرب

تبنى بوتين سياسة خارجية اتسمت بالواقعية، تقوم على التخلي عن التوسع السوفياتي السابق والصراع الأيديولوجي، ولكن مع عدم الانجراف وراء الغرب، بل أصبحت روسيا عازمة على تأكيد مكانة دولية مؤثرة لها؛ إذا تبنت روسيا في عهد بوتين وفي ظل سياسته الواقعية توجها وسطيا في علاقته مع الغرب، يقوم على أن الشراكةالاستراتيجية معه، لا تعني التحالف، بل تعني اتخاذ موقف متوازن، وعدم فقدان ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية.

وهكذا فإن السياسة الخارجية الروسية تجاه الغرب، أصبحت أكثر براغماتية وأكثر تحررا من القيود الأيديولوجية بزوال التناقض الأيديولوجي معه، وتحولت العلاقات بينهما من الصراع و التنافس، إلى الشراكة الاستراتيجية القادرة على احتواء الخلافات وتسويتها، لذلك عادت روسيا كقوة كبرى، ولكن بنظرة وأوليويات مختلفة لسياستها الخارجية، تختلف

[1]– شباج محمد فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

تماما عن تلك التي حكمت السياسة السوفياتية الخارجية لأكثر من 70 عاما، وهي لا تريد مجاراة الغرب ومعاداته، وإنما تسعى إلى حماية مصالحها وأمنها القوميين.[1]

وقد تميزت الولاية الثانية من حكم بوتين بتدهور العلاقات بين روسيا والدول الغربية بصفة عامة، ويرجع ذلك إلى تشابك العديد من من العوامل والظروف كالتناقضات الواضحة داخل المجتمعات الغربية فيما يخص مسألة دعم روسيا واعتبارها دولة غربية، خيبة أمل موسكو بشأن مدى صدق نوايا العواصم الغربية في مرافقة ودعم التحولات في روسيا، الحرب الأمريكية في العراق، القلق الأمريكي الرسمي من تنامي القوة الروسية وانتهاكها لحقوق الملكية الخاصة وإتباعها سياسات حمائية حيث اتهم بوتين بأنه رئيس شيوعي بثوب ليبرالي ومعاد للإقتصاد الحر، واتهام نظامه على أنه نظام تسلطي.

أما في المرحلة الحالية من حكم بوتين لقد شهدت الساحة الدولية العديد من الأزمات كان للخارجية الروسية موقفا ظهرت من خلاله هيبة الدولة الروسية وقدرتها على الوقوف ضد التفرد الأمريكي والغربي في القرار الدولي، وما موقفها من الموضوع النووي الإيراني والموقف من قضية سوريا إلا مثالا للقوة وقدرة الخارجية الروسية الحالية.[2]

توجهات روسيا الآسيوية

دائما ما كانت تسعى روسيا لفرض حالة التوازن السياسي والاقتصادي في آسيا وآسيا الوسطى، في محاولة للحد من التواجد الأمريكي المستمر في المنطقة، وتدور اتجاهات السياسة الروسية الخارجية نحو آسيا على محور إستراتيجي مهم، وهو الشراكة مع الدول المؤثرة في سياستها تجاه دول آسيا الوسطى، مثل اليابان والصين و الهند، و اتبع هذا التوجه نحو آسيا وبخاصة آسيا الوسطى لتؤخذ مصالح روسيا هناك بالاعتبار،

[1]– محمد مجدان، **سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر**، دراسة نشرت في موقع مركز دراسات الوحدة العربية، تم الاصلاع عليه يوم: 2021/04/25، على الرابط: https://2u.pw/EmkJG

[2]– بن بوهة سمية، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الروسية ما بين 2011–2016**، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2020، ص40.

ولتقوية علاقاتها مع الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفياتي، فعدم حصول روسيا على اعتراف الغرب بمكانتها ومحاولاته تطويقها، دفعها إلى التقرب من الصين ومن بعض دول آسيا الوسطى دفاعا عن النظام الدولي متعدد الأقطاب.

وهذا التوجه قائم على أساس أن روسيا هي دولة أوروبية وآسيوية كذلك، وبالتالي فإن عليها توجيه سياساتها نحو هذا العالم، ففيه تقع روسيا وفيه توجد مصالحها، ومنه تأتي مصادر التهديد الأساسية لأمنها، ولهذا أقامت روسيا عدة تحالفات، هدفت من خلالها إلى إعادة التأثير على آسيا الوسطى، أهمها: كومنولث الدول المستقلة منذ 1994م، ومنظمة تعاون آسيا الوسطى ومنظمة شانغهاي منذ 1996م، والتي ضمت روسيا والصين وآسيا الوسطى.[1] وإذا كانت السياسة الخارجية تسعى إلى تحقيق الأمن، فإنها تسعى إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية لتحقيق الاستقرار المادي والاقتصادي، وبسبب معضلة الاقتصاد المتدهور، كانت دائما تسعى روسيا لبسط علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، خصوصا مع منظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، فكانت الشراكة مع الدول الآسيوية المهمة.

[1]– عاطف عبد الحميد، «**روسيا وآسيا الوسطى: حماية المصالح وإحتواء المخاطر**»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 168، ص 83.

الفصل الثالث: تجليات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية

تمهيد:

لقد تراجع الدور الروسي على المستوى الدولي، منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، ولكنه يعود للصعود التدريجي لمركزه حسب المحللين السياسين والباحثين الأكاديميين، خلال السنوات القليلة الماضية. فالتدخل سنة 2008 من قبل روسيا في جورجيا، ثم في 2014 في أوكرانيا، وإعلانها ضم شبه جزيرة القرم، كان إعلانا صريحا عن عودة روسيا كقوة كبرى في العالم، حيث بدأ صناع القرار في روسيا الاتحادية، بصياغة السياسة الخارجية للدولة، بما يحفظ الأمن القومي الروسي والعودة لمناطق النفوذ، ومنها المنطقة العربية، لما تحتويه من ثروات طبيعية وإستراتيجية كالنفط و الغاز، إضافة للاستثمارات الاقتصادية فيها لاسيما في مجال التسلح. فـ للمنطقة العربية أهمية جيوستراتيجية كبيرة، فهي تقع عند تقاطع أوروبا، إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، وتحتوي هذه المنطقة مسارا بحريا رئيسيا للتجارة الدولية، وهي أيضا مورد مهم للطاقة، إلا أنها تواجه عددا من التحديات التي تزعزع استقرارها، مثل انتشار الجماعات الإرهابية، والحروب الأهلية، وهذا ما يلفت انتباه المجتمع الدولي، ومنها روسيا الاتحادية، التي تصوغ سياستها الخارجية وفقا لركائز معينة، فمن الناحية الجيوسياسية، ركزت روسيا على بناء علاقات استراتيجية مع الدول العربية ومنها سوريا وليبيا والجزائر، وتحسين العلاقات مع السعودية، لزعزعة المكانة الأمريكية والغرب في المنطقة. واقتصاديا، تعتبر المنطقة العربية، من بين أهم المناطق، حيث تزخر بالموارد الطاقوية الإستراتيجية، كما أن النزاعات في المنطقة، عامل مهم للسباق نحو التسلح في المنطقة، فبها أهم المستوردين للسلاح الروسي. بالإضافة إلى الجانب الأمني، فالمنطقة العربية، هي امتداد لدوائر الأمن القومي الروسي. كما أن البعد الروسي الذي أصبح ينادي به العديد من المفكرين

والسياسيين الروس يشمل هذه المنطقة؛ لذا فإنها تعتبر بما أطلق عليه "الحديقة الخلفية"، للأمن القومي الروسي، ويجب التمركز فيها.

والحق أن منذ انتخاب بوتين، حاول تأسيس علاقات وإيجاد تنوع في السياسة الخارجية، وما إن عاد للرئاسة بفترة وجيزة تصاعدت الاتصالات بين روسيا والمنطقة. وعليه ففي هذا الفصل الأخير نركز على إبراز تجليات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية برصدنا لأهم المواقف التي تبنتها روسيا تجاه أحداث المنطقة بعد سنة 2010، ولكي نشمل كل المنطقة العربية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول سنركز فيه على منطقة المشرق العربي، وفي المبحث الثاني نركز على منطقة الخليج العربي، وفي المبحث الأخير سنتطرق للسياسة الروسية في منطقة المغرب العربي.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الروسية تجاه المشرق العربي

المطلب الأول: أثر الفعل الروسي في الأزمة السورية

كان مارس 2011، التاريخ المفصلي في تاريخ سوريا، و الذي شهدت في بدايته مجموعة من الاحتجاجات الشعبية، والتي سرعان ما تحولت إلى أزمة داخلية وحرب أهلية، بين النظام والمعارضة التي كانت تقود هذه الاحتجاجات الشعبية، وتعد الأزمة السورية في جوهرها أزمة حقوق، ويرى بعض من المهتمين بالشأن السوري، أن هذه الأزمة ترجع جذورها إلى الاختناق المؤسساتي، الذي همش الكثيرين من المجتمع، بحرمانه من المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفاعلية، وهذا ما

تظهره، فقدان المؤسسات السياسية والاقتصادية السوية قدرتها على التطور لتواكب التطلعات للمجتمع.

وتفجرت الاعتراضات الشعبية على نظام الأسد في مدينة درعا الجنوبية في 2011 متأخرة عن بقية الدول العربية، واعتبر النظام الانتفاضة مؤامرة خارجية فاستخدم القوة في قمعها، واعتبرها الأغلبية السورية ثورة من أجل الحرية ولقمة العيش وإسقاط الحكم الفردي خاصة مع فشل الإصلاحات الشكلية للنظام، لقد سبب قمع النظام للتظاهرات السلمية بطريقة وحشية في تحويل الإنتفاضة الشعبية إلى نزاع مسلح ومعقد داخل سوريا، وجعل منها حالة استقطاب دولي وإقليمي.

ولقد أصبح الصراع السوري مسألة غاية التعقيد بسبب تداخل الأسباب والأطراف والفواعل الإقليمية والدولية، ولقد بدأت الأزمة السورية نتيجة تفاعل تراكمي للعديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية انطلقت باحتجاجات عفوية كرد فعل على الواقع المتعفن بسبب جمود البنية السياسية والاستبداد المُمَنهج رغبة في تحقيق التغيير فيشكل السلطة وتحويلها من سلطة استبدادية إلى سلطة تعددية لتحقيق العدالة والمساواة وحقوق الأقليات في المشاركة السياسية الفعالة.[1]

ومن الأسباب التي ساهمت في الأزمة السورية نذكر مايلي:[2]

– شمولية النظام السياسي في سوريا حيث تنحصر السلطة في يد الرئيس والمقربين منه مما يعني عدم التداول السلمي على السلطة.

– غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها.

[1]- المدني توفيق، وآخرون، **الربيع العربي إلى أين: أفق جديد للتغيير الديموقراطي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م، ص 75.

[2]- أسماء بلجهم، **الدور الأمني لروسيا في سوريا مع ثورات الربع العربي**، رسالة ماستر، جامعة ورقلة، 2015-2016، ص ص 32-33.

– توريث السلطة حيث طالب الشعب السوري بإلغاء العمل بنظام التوريث.

– الاختناق المؤسساتي بسبب استنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش القطاعات الأخرى من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة.

– تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد والفقر، حيث عانت القطاعات الاقتصادية من البيروقراطية الإدارية خاصة مع تقليص الإنفاق العام وانتشار البطالة المقنعة وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية، فحسب تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون سوري 34.3% أصبحوا تحت خط الفقر وانخفضت القدرة الشرائية بـ 28% خلال 10 سنوات.

ومن الأسباب الخارجية للثورة أيضا، يعود للضغوط الدولية على النظام السوري، حيث بدأت الولايات المتحددة الأمريكية، ولحقت بها فرنسا تمارسان مختلف الضغوط على نظام بشار الأسد من خلال " حديقة سوريا الخلفية لبنان" ولاسيما بعد اغتيال رفيق الحريري واتهام سوريا بالضلوع فيها، بدأ النظام السوري يشعر بأن هناك خطة لتحقيق سيناريو الضغط المفتوح والمتواصل ضده بهدف تطويعه وإخضاعه للأهداف الأمريكية، إلى أن وصل هذا الضغط إلى إصدار قراري مجلس الأمن 1559 و136 عام 2005 والتي أجبرت الرئيس الروسي على سحب قواته من لبنان بعد ثلاثين عام من الوجود العسكري فيه ومع ذلك تواصلت الضغوط الأمريكية على سوريا ويمكن القول إن الضغوط الأمريكية على سوريا كانت أولا تركز عل أحكام عزل النظام وحصاره تمهيدا لإسقاطه لاحقا، سواء عبر إجباره على إنجاز تغييرات نوعية في البناء السياسي السوري لتجاوز

طبيعته الراهنة، أو عبر إسقاطه والإتيان ببديل مختلف تماما ومدعوم من الخارج بصورة أو بأخرى، وإعادة تشكيل سوريا لحدودها الداخلية بما يتلاءم وتوجهاتها في المنطقة.[1]

يضاف إلى ذلك انعكاس ثورات تونس ومصر آنذاك على سوريا، فمفاجأة التغيرات في المنطقة العربية وتأثيرها المعنوي على سوريا لم يستطع النظام عزل سوريا عن تداعيتها، ومنه بدأت المظاهرات في درعا إلى أن شملت مدن مثل دمشق واللاذقية وحمص وغيرها، وقد تم التصدى في أحيان كثيرة لهذه المظاهرات، بالرصاص الحي، مما أدى لقتل وجرح الكثيرين، أيضا كانت في مناطق أخرى مظاهرات داعمة للنظام.

أطراف الصراع في سوريا

1- النظام الحاكم: نتيجة للضغوط الخارجية التي كانت تمارسها الدول على النظام السوري للتخلي عن استخدام العنف ضد شعبه، سارع الرئيس السوري إلى اتخاذ جملة من القرارات لاستيعاب حركة الاحتجاج الداخلية، فأعلنت مستشارته بثينة شعبان في 24 مارس عن عزمه القيام بإصلاحات سياسية تتضمن إنهاء حالة الطوارئ القائمة في سورية منذ عام 1963 ومحاربة الفساد وإصدار قانون جديد للأحزاب يسم بالتعددية الحزبية. وتشريع قانون للإعلام يسمح بحريات إعلامية أكبر إضافة إلى زيادة رواتب موظفي القطاع العام واستيعاب العاطلين عن العمل تلا ذلك إطلاق السلطات السورية عدد كبير من المعتقلين السياسيين بينهم أعضاء في الإخوان المسلمين، ثم إصدار قرار بحل مشكلة الأكراد المطالبين بالجنسية منذ العام 1960 وتشكيل حكومة جديدة برئاسة عادل سفر ما عكس نية لتغيير نهج الليبرالية الاقتصادية وإصدار قرار بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا وآخر بالسماح بالتظاهر السلمي.[2] لكن ومع تواصل الاحتجاجات تحول هذا

[1]- بن بوهة سمية، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[2]- جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013م، ص ص 211-212.

الحراك السلمي إلى صراع مسلح بين الجيش النظامي و المعارضة السورية بفصائلها المسلحة.

لقد اعتمد بشار الأسد في مواجهة هذه التطورات على وحدات موالية رئيسية مثل الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الرابعة وقيادة القوات الخاصة، ولإضافة المزيد من العناصر عادة ما يقوم الجيش السوري بإلحاق وحدات فرعية من تشكيلات أقل تدريبا تحت قيادة مكونات موالية للنظام. وصعدت الحكومة السورية وأجهزتها العسكرية بشكل مطرد تكتيكاتها لمكافحة المعارضة. فقد تبنى الجيش إستراتيجية لا تعتمد على قوات كبيرة فبعد القصف المتواصل والغارات المتفرقة غالبا ما يتم نشر أفراد قوات الدفاع الوطنية للسيطرة على الأراضي وطرد المتمردين المتبقين وفي الغالب يتم هدم المناطق المسيطر عليها لمنع عودة مقاتلي المعارضة كما حدث في كثير من الأحيان في جوان 2012 وجويلية 2013 حول دمشق وفي حمص.[1]

2- المعارضة السورية(السياسية): ولقد كانت القوى المعارضة للنظام السوري والجيش النظامي، بمختلف توجهاتها وأطيافها، والتي اعتبرت نفسها الممثل الشرعي والوحيد للثورة والشعب السوري، وسعت إلى إسقاط النظام؛ هذا ما أدى إلى ظهور هيئات وأحزاب عدة نذكر منها:

أ- **المجلس الوطني السوري:** الذي تأسس في إسطنبول في أكتوبر في 2011م، الذي دعا في بيانه التأسيسي إلى إسقاط النظام بكافة أركانه ورموزه بمن فيهم رئيس الدولة، وشكل هذا المجلس قيادة سياسية وأمانة عامة واعتبر نفسه العنوان الرئيس للثورة السورية في الداخل والخارج. وضم هذا المجلس طيفا واسعا من المعارضة الحزبية والمنظمة مثل حركة الإخوان المسلمين وإعلان دمشق والتيار الإسلامي المستقل

[1]- تشارلز ليستر، **الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**، مركز بروكنجز، الدوحة، ماي 2014، ص ص 8-9.

ومجموعة العمل الوطني وشخصيات سياسية حزبية مستقلة، وانتخب المجلس برهان غليون له.[1]

رغم الترحيب الأمريكي بتأليف المجلس الوطني و الإعتراف به باعتباره –ممثلا شرعيا للشعب السوري– خلال مؤتمر أصدقا سوريا، الذي عقد في أفريل 2012، إلا ان عمل المجلس تعطل بسبب الخلافات والتباينات المستمرة بين كتله خصوصا في ما يتعلق بانتخابات قادته والتعامل مع المبادرات السياسية والتنسيق مع أطياف المعارضة الأخرى في خارج المجلس. وارتفعت التصريحات الأمريكية التي انتقدت دور المجلس الوطني وطالبت بتأليف قيادة جديدة للمعارضة السورية[2].

ب– الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة: جرى تأسيس الائتلاف في 11 نوفمبر فضم معظم تكتلات المعارضة السورية (ماعدا هيئة التنسيق الوطنية) وجميع التيارات السياسية، إضافة إلى قوى الحراك الثوري والمجالس المحلية في المحافظات وممثل عن المنشقين السياسيين عن النظام، وانتخب معاذ الخطيب رئيسا له[3]. وكان أحد أهم أهداف إنشاء الائتلاف في الدوحة هو تأليف حكومة تدير المناطق التي خرجت من سيطرة النظام وتمنع حدوث فراغ في السلطة يؤدي إلى الفوضى، إلا ان الخلافات داخل الائتلاف وتضارب مواقف الدول الداعمة حالت دون تحقيق هذا الهدف منذ تأسيس الائتلاف إلى ان تم عقد اجتماع في إسطنبول بين 8 و 19 مارس 2012م، ونجح خلاله الائتلاف الوطني في اختيار غسان هيتو عضو المجلس الوطني رئيسا للحكومة المؤقتة.[4]

[1]-عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2013م، ص ص 404-405.
[2]- المرجع نفسه، ص 407.
[3]- شمس الدين الكيلاني، «**عام على على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة**»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جانفي 2014م، ص6.
[4]- عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 411.

3- الجيش الحر: والذي تشكل في تركيا بتاريخ 29 جويلية 2011 برئاسة رياض الأسعد والضباط الذي انشقوا عن المؤسسة العسكرية والجيش وأصبح الإطار التنظيمي المواكب لتطور العمل المسلح خاصة بعد تصاعد العنف الموجه من النظام تجاه المعارضين، ويبرز المكون الفكري الأيديولوجي للمعارضة العسكرية الليبرالية في إنشاء دولة سورية مستقلة ذات هوية عربية وسطية قائمة على العدل واحترام حقوق الإنسان والأقليات العرقية مع عدم الانتماء إلى أي تيار سياسي أو عقائدي وكذلك التعامل بمسؤولية مع المجتمع الدولي وتطبيق مباد القانون الإنساني، عانت من صعوبة الترويج لأفكارها عكس تيارات الإسلامية بسبب غياب أدوات التواصل مع القاعدة الشعبية وغياب الشخصية الكارزماتية وافتقاره إلى رؤية سياسية شاملة وموحدة خاصة وأن أغلب أعضائه من المنشقين من الجيش الذي تسيطر عليه أيديولوجية حزب البعث.[1]

4- القوى والكتائب ذات التوجه الإسلامي: لقد برز العامل الديني الطائفي في كمحرك في الأزمة السورية، مما أدى إلى تشكل العديد من التيارات الإسلامية المعارضة منها:

أ- جبهة النصرة: جماعة جهادية مسلحة تشكلت منتصف 2011 بمساعدة الدولة الإسلامية في العراق، دعت الجبهة منذ بروزها إلى مواجهة النظام وإسقاطه كأول خطوة في تشكيل الدولة الإسلامية، وجمعت الآلاف من المقاتلين العرب والأتراك والسوريين والغربيين، وتزايد نشاطها العسكري في العديد من المدن السورية خاصة إدلب وحلب ودير الزور.[2]

[1]- قبلان مروان، «**العلاقات السعودية الأمريكية انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه**»، مجلة السياسات العربية، العدد السادس، جانفي 2014، ص48.

[2]- جليد وردة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

ب- جماعة الإخوان المسلمين: وهي إحدى القوى الأكثر تأثيرا في المعارضة السورية في المنفى تشكلت عام 1946م برئاسة مصطفى السباعي، حصل خلاف بينها وبين حزب البعث حول هوية الدولة السورية ورفض السياسات الاقتصادية الاشتراكية باتهامها أنها تهدف إلى الإساءة إلى مصالح الطبقة الوسطى التي يمثل السنة أغلبها بالإضافة إلى رفض هيمنة العلويين على المناصب العليا في الدولة مما أدى بالنظام إلى فرض عقوبات عليها وحظر نشاطها داخل سوريا عام 1980م، وإصدار قرار رقم 1949م، الذي يقضي بإعدام كل من ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، امتنعت الحركة عن المشاركة في بداية الأزمة بسبب عدم وجود قاعدة شعبية وأطر تنظيمية، لكن مع تطور الأزمة ودخول البلاد في حرب أهلية بدأت بتشكيل خلية في الداخل هي مجموعة العلم الوطني من أجل سوريا، وبناء التحالفات التي لعبت دورا في تشكيل المجلس الوطني الذي أظهر التزامه بحياة سياسية جامعة وتعددية من خلال تأكيد هويتها باعتبارها تنظيما إسلاميا وسطيا.[1]

ج- الجبهة الإسلامية السورية: تأسست في 2012م، وضمت عددا كبيرا من الأحزاب والكتائب والجماعات الإسلامية التي يجمعها نسق فكري ومرجعية دينية واحدة مثل أحرار الشام ولواء احق وكتائب أنصار الشام، ويعود تشكيل الجبهة استجابة للمتغيرات الداخلية في سوريا والضغوط الخارجية الممثلة في تردد الغرب في دعم المعارضة بسبب خوفه من سيطرة الإسلاميين المتطرفين خاصة مع توصله إلى اتفاق لنزع السلاح الكيماوي مع النظام السوري والذي أضعف موقف المعارضة المسلحة

[1]- نفس المرجع.

وتعرض قادتها إلى ضغوط غربية للمشاركة في مؤتمر جنيف الثاني دون التمسك بشرط رحيل الأسد.[1]

هذا بالإضافة إلى عديد من التنظيمات والكتائب ذات التوجه الإسلامي، وأيضا أحزاب الأكراد المعارضة، والذين كانوا متمركزين في شمال سوريا ويسيطرون على مناطق واسعة وهم متحالفون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا تدخل تركيا والتي كانت تقاتلهم.

موقف روسيا من النزاع السوري

كانت الأزمة السورية مرتبطة في بدايتها بصيرورة الربيع العربي، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى صراع نفوذ بين الدول الإقليمية الكبرى ثم أخذت ترتبط بمستوى أعلى من التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي، وتحديدا روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى؛ والرؤية الروسية لسوريا لا يمكن فصلها عن رؤيتها للمنطقة العربية والشرق الأوسط، وذلك لعزمها على إعادة تعريف القوة الروسية، وأن تلعب دور القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية، فالقادة الروس يتعاملون مع المشرق الأوسط من منظور استراتيجي. والأزمة السورية واحدة من تداعيات التفاعلات الصراعية في النظام العالمي الذي بدأت فواعله بالتصادم والتنافس على المنطقة.

في بداية الأزمة كانت روسيا محايدة بين النظام والمعارضة، من منطلق أن الشعب يحق له المطالبة بالإصلاح والتغيير، ويدعون النظام باستجابة هذه المطالب المشروعة، غير أن تصاعد الثورة وعسكرتها، أحدث تحولا في الموقف الروسي الذي

[1]– سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية ما بين 2011 و2013**، رسالة ماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، 2015، ص 41.

حمل كلا الطرفين المعارضة والنظام مسؤولية تأزم الوضع مع تأكيده التام على رفض أي تدخل أجنبي خارجي مباشر أو غير مباشر لأنها كانت ترى بضرورة الحل السلمي من خلال المفاوضات بين كل الأطراف السورية، حيث أن روسيا تأثرت بالدرس الليبي ولم تنس التصرف الأحادي لحلف NATO من خلال إصدار القرار الدولي الساعي لحماية المدنيين من نظام معمر القذافي والذي أصبح حجة للتدخل العسكري فيما بعد والقضاء على نظام القذافي وبسط الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وهذا ما جعلها ترفض تماما أي قرار دولي يصدر في القضية السورية.[1]

– **المبادرات السياسية لحل الأزمة السورية:** منذ بداية عام 2012م، حاولت روسيا طرح القضية السورية للمفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي امتنعت عن الرضوخ للمقايضات الروسية. حيث عرضت روسيا صفقات تراوحت بين التنازل في سوريا مقابل مرونة أمريكية في أوروبا الشرقية، أو القوقاز، أو الدرع الصاروخي. وهو ما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتدني القيمة الاستراتيجية لسوريا بالنسبة للرؤية العالمية للرئيس أوباما. وسارت الولايات المتحدة وروسيا على نفس المنحى، تمخض عنه إتفاق جنيف1، والذي حاول من خلاله بوتين إدخال سوريا على رأس القضايا الدولية الحسّاسة المشتركة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. لكن رفض أوباما ذلك، باعتبار روسيا هامشية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، وتركت ترتيب الحل في سوريا لروسيا. وهو ما أدى إلى اختلال التوازن، الذي قام عليه إتفاق جنيف1 لصالح موسكو. حيث تراجعت واشنطن عن مطلب تنحي بشار الأسد لبدء المرحلة الإنتقالية، وانحيازها للمقاربة الروسية.

[1]- جمال واكيم، مرجع سبق ذكره، ص 209.

ولعبت الخارجية الروسية دور كبير في الأزمة السورية حيث أكدت على أنه لا حل سياسي في سوريا إلا بالقضاء على الإرهاب وازداد التدخل العسكري الروسي في سوريا بالإضافة إلى تدعيم إيران وحزب الله لنظام الأسد، وبعد ذلك كانت السياسة الخارجية الروسية تلعب دور كبير في تهدئة الرأي العالمي، ومن خلال مؤتمرات جنيف الثاني والثالث التي كانت تعقد من أجل حل الأزمة السورية، حيث قالت إن الأسد لن يرحل إلا بعد القضاء على الإرهاب أولا ثم بعد ذلك الحل السياسي، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فكان الاختلاف بينها وبين روسيا بسبب التدخل العسكري، حيث تقول الولايات المتحدة الأمريكية أن التدخل العسكري يستهدف المدنيين و المعارضة، بينما ترد السياسة الروسية بأن الضربات العسكرية تستهدف الإرهاب، وكانت المشاورات دائمة بين بوتين وأوباما حول مستقبل الأسد، وبعد ذلك حدث مشاورات رباعية بين وزراء خارجية تركيا والسعودية وأمريكا وروسيا في فيينا، حول مستقبل الأزمة السورية، وأكد فيها سيرجي لافروف على بدء الحوار السوري بمشاركة وفد الحكومة والمعارضة الموحد والمعارضة الوطنية، بتوفير الدعم الخارجي لهذه العملية.[1]

وبعد سيطرة النظام على حلب دعت روسيا إلى مؤتمر أستانا بضمانة تركية توسعت لاحقا لتضم إيران، وأجبرت الأطراف الثلاثة كلا من النظام والمعارضة على تبني فكرة مناطق خفض التصعيد، والحديث عن توسيع قائمة البلدان الضامنة (الأردن، الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، مصر) بدأت موسكو التفكير في فتح مسار جديد يعنى بالحلول السياسية بعيدا عن مرجعية جنيف، وبعد عدة جولات في أستانا بدأت في 23-24 يناير 2017 وفي الجولة السابعة في 30-31 أكتوبر 2017 ظهرت ترتيبات

[1]- حسني عماد حسني العوضي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

روسية لعقد مؤتمر سلام يتطرق إلى الدستور وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية على أن يعقد في 18 نوفمبر 2017 بمدينة سوتشي على البحر الأسود.[1]

– **دور روسيا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن:** وعلى مستوى مجلس الأمن فقد استخدمت كل من روسيا والصين حق الفيتو ضد مشروع عربي غربي يدعم خطة الجامعة العربية في تسوية الأزمة السورية ويدين انتهاكات حقوق الإنسان من طرف النظام السوري سنة 2012، ثم استخدمت حق الفيتو مرة أخرى ضد مشروع قرار قدمته فرنسا وبريطانيا لحل وقف العنف في سوريا ونفس الشيء ضد قرار فرنسي يقضي بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية بتاريخ 22 ماي 2014م. حيث اعتبرت روسيا المعارضة سببا رئيسيا في تفاقم الأزمة السورية لأنها تشكل طرفا مسلحا.[2]

– **الموقف من السلاح الكيماوي السوري:** في سنة 2012، صرّح الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما على أن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية يشكل خط أحمر سوف تتبعه بالضرورة تغييرا في قواعد اللعبة، ما فسره كثيرون على أنه تهديد بعمل عسكري أمريكي ضد النظام، وقد أبلغ الأمريكيون الجانب الروسي بذلك وقدمت موسكو ضمانات بأن حليفها لن يلجأ إلى استخدام هذا السلاح. وبعد الإعلان عن مقتل ما يقرب 1400 مواطن سوري بسبب تحميل النظام مسؤولية استخدام الأسلحة الكيميائية في غوطة دمشق يوم 21 أغسطس 2013، اتجهت إدارة أوباما في 30 أغسطس 2013 على لسان جون كيري وزير خارجيته ثم أوباما في اليوم التالي عن نيتها توجيه ضربة عسكرية محددة لمعاقبة النظام السوري.[3]

[1]- ملوكي سفيان، « **موقف السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالتي سوريا وليبيا** »، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجلد الأول، العدد 09، ص 102.

[2] - Abdelhak Basson, **La Russie et la crise syrienne : le come-back de l'heritier de L'URSS et le changement de la donne en syrie**, policy center, juin 2016, PP, 14.

[3]- محمد مطاوع، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014م، ص 288.

وفي منتصف سبتمبر 2013م، تم التوصل إلى اتفاق بوساطة روسية ينص على تخلي الأسد بشكل طوعي عن أسلحة الكيميائية في مقابل تخلي الإدارة الأمريكية عن توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري، ففي 27 سبتمبر 2013 أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم 2118 الذي أدان فيه أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا، كما أيد قرار مجلس الأمن قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يشمل تدابير خاصة للتدمير العاجل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا والتحقق الصارم من ذلك.[1]

– **التدخل العسكري الروسي في سوريا:** تطور الموقف الروسي اتجاه النظام السوري بشكل لافت فقد أعلن وليد المعلم وزير الخارجية السوري في 2015/08/17، أن بلاده ستطالب بإرسال قوات روسية تقاتل إلى جانب قواتها ضد الإرهاب عند الضرورة، ورد المتحدث باسم الكريملن ديمتري بسيكون أن السلطات الروسية تنتظر القيادة الروسية طلبا للنظر فيه حول مشاركة الجنود الروس في العمليات العسكرية ضد تنظيم "داعش" الإرهابي ومناقشة الأمر في إطار الاتصالات الثنائية. ولقد نفذت موسكو منذ 30سبتمبر 2015، حملة جوية تستهدف خصوم النظام السوري كافة من فصائل معتدلة ومجموعات إسلامية مرورا بـ "بجبهة النصرة" ذراع تنظيم القاعدة في سوريا، وذلك تحت راية الحرب على تنظيم داعش، ومن الواضح أن الإعداد له تم بدرجة عالية من والاحترافية دبلوماسيا و عسكريا، فقامت موسكو قبل بدء العمليات بإبلاغ إسرائيل عما تزعم القيام به وبأهداف العملية العسكرية في سوريا، وحرصت على التنسيق مع الولايات

[1]- ملوكي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 103.

المتحدة الأمريكية في شأن الاشتباك والتنسيق بين الطلعات الجوية الروسية وتلك الأمريكية والغربية في السماء السورية، حتى لا يحدث تقاطع أو تداخل غير مقصود.[1]

وعموما يمكن إرجاع التدخل الروسي في سوريا، إلى إدراك الروس وبوتين بالتحديد، أن خسارة الرهان في سوريا، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والمحسوبين عليها، يعني خسارة منطقة الشرق الأوسط، ومصالحها فيه، ما يؤدي لتغلغل النفوذ الأمريكي في تركيا وصولا إلى القوقاز وآسيا الوسطى، ومنه زعزعة الاستقرار الروسي، وزيادة نشاط الحركات الانفصالية في الشيشان وسيبيريا ومنغوليا.

دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية

منذ بداية الأزمة في سوريا إلى يومنا هذا، تميز الموقف الروسي تجاهها بالحزم، فبعد التدخل السياسي لإيجاد حل للأزمة، جاء التدخل العسكري المباشر، وطبعا هذه التدخلات لم تكن تحركات إنسانية من أجل الشعب السوري الأعزل، بل له حسابات براغماتية ميزت التوجهات الجديدة للسياسة الروسية في علاقتها الدولية ككل.

ولعل أبرز أسباب التدخل في سوريا من قبل الروس، هي في جوهرها اقتصادية. حيث تعتبر المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا من أهم الدوافع المفسرة للدعم الروسي للنظام السوري والتي يعود تاريخها إلى فترة الاتحاد السوفياتي، وتتركز هذه المصالح في المقام الأول على التبادلات التجارية واستثمارات الشركات الروسية، والتعاون في قطاع الطاقة.[2]

[1]- بن بوهة سمية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] - Azoulas Bagdonas, «**Russia's interests in the Syrian Conflict : Power, Prestige, and Profit**», European Journal of Ecnomic and Political Studies, Fatih University, Turkey, Vol 05, N 2, 2012,p63.

إن سعي روسيا للتمسك بمكانتها كعملاق في حقل الطاقة من أهم المصالح البارزة في موقف روسيا من الأزمة السورية حيث تسعى إلى منع المنافسين الكبار من الإستحواذ على المناطق الاقتصادية ويمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط أحد أهم محددات المصلحة الروسية التي تخشى أن سقوط النظام السوري يعني زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز أوروبيا بسبب احتيالية مد الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا إلى أوروبا.[1]

وعند الحديث عن المصالح الإستراتيجية والعسكرية الروسية في سوريا، فإن القاعدة البحرية في طرطوس تأتي في رأس قائمة هذه المصالح، حيث أنها تشكل القاعدة البحرية التي ورثتها روسيا من الفترة السوفياتية في البحر الأبيض المتوسط، ولقد جرى بناء هذه القاعدة بموجب اتفاق مع النظام السوري عام 1971، ويمكنها بعدما تم تحديثها أن تخدم أربعة مراكب متوسطة الحجم من خلال رصيفين عائمين بطول مئة متر.[2]

ويمكن اختصار الأهمية الاستراتيجية لميناء طرطوس بالنسبة لروسيا في التالي:

- وهو عبارة عن ميناء محوري في التعاون الثنائي البحري الروسي السوري.

- لأنه يساهم في استعادة روسيا لنفوذها في البحر المتوسط والشرق الأوسط.

- وأخيرا يعتبر جزء منطق شامل وإعادة استثمار طويل الأجل للمحيط العالمي من طرف البحرية الروسية.[3]

[1]-مروان قبلان، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، ضمن أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2014م، ص ص 317-318.

[2]- مايسة محمد المدني، «**التدخل الروسي في الأزمة السورية**»، كلية الاقتصاد العلمية، العدد الرابع، جانفي 2014. ص 213.

[3]- نجاة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص 164.

ويضاف إلى ذلك مشتريات السلاح الروسي من طرف سوريا، حيث ووصلت التبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب مليار ومئة مليون دولار وفق احصاءات لسنة 2010م، فسوريا تمثل شريكا أساسيا في استيراد السلاح الروسي،" ولقد بلغت واردات سوريا من الأسلحة 15% سنة 2011 وقد سلمت روسيا حوالي 72 صاروخ من نوع "yakhont"، ونظام الصواريخ متوجب على الشريط الساحلي والهدف منه حماية السواحل السورية من الهجمات البحرية وبلغت قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة 2006-2013 حوالي 8 مليار دولار وفي الفترة 2007-2011 تبرز موسكو على أساس المورد الأول للأسلحة لسوريا بنسبة 78% تأتي بعدما بيلاروسيا بنسبة 17% وإيران 5% وذلك طبقا لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو "كاست".[1]

وأدى التدخل الروسي في سوريا بالإضافة إلى العقوبات الغربية لتباطؤ نمو الاقتصاد الروسي بمقدار 3.8% وتراجع الناتج المحلي بمقدار 3.5% في النصف الأول من 2016 ما يعني صعوبة تحمل روسيا لحرب طويلة الأمد خصوصا أن بيانات صندوق النقد تشير إلى تزايد نسبة المواطنين الروس الذين يعيشون تحت خط الفقر مقارنة بالعام 2015. ومن أبرز مكاسب روسيا الإستراتيجية الخارجية، إذ حققت بدعمها العسكري لبشار الأسد مكاسب منها: تحويل قاعدة طرطوس قاعدة ثابتة للسفن النووية الروسية مقابل شطب معظم الديون الروسية على سوريا وعقد صفقة أسلحة مع سوريا تتمثل في شرائها طائرات ميج 29 SMT، ونظم صواريخ إسكندر الدفاعية وطائرات ياك 130، وغواصين من نوع أمول 1650، أيضا من المكاسب التي حصلتها روسيا، هو التنقيب عن النفط و الغاز، حيث أن شركات روسية حصلت على عقود التنقيب عن النفط والغاز في الساحل السوري. هذا ما يجعل سوريا ضرورة

[1] - Igor Delance , Le partenariat Stratégique Russo-Syrien, la clef du disposity naval russe en méditerranée, fondation por la recherche stratégique N 06 , Ukraine 02/2013, P03.

بالنسبة لروسيا، لأن العودة للشرق الأوسط، تفرض ذلك، خصوصا بعد التراجع الأمريكي فيه، وهذا يبرر التعقيدات والصعوبات في التوصل لحل سريع ينهي معاناة السوريين، وهذا ما يتطلب منهم اللعب الجيد على حبال السياسة باستغلال المواقف الإقليمية والدولية من أجل الحرية.

المطلب الثاني: موقف روسيا من ثورة يناير في مصر

شهدت مصر إحتجاجات متعددة قبل ان يبدأ الربيع العربي، وحصل فيها أكثر من تحرك ضد نظام الرئيس حسني مبارك، لاسيما بعد الانتخابات التشريعية التي حصلت في نهاية العام 2010م وشابها التزوير، وتم استبعاد المعارضة الاخوانية عن البرلمان. كما أن نشاط حركة "كفاية" بدأ قبل ذلك بكثير، اعتراضا على استفراد مبارك بالحكم، وضد محاولات التوريث التي هدفت إلى تنصيب جمال مبارك في الرئاسة مكان والده المتقدم في السن.[1]

وكانت تونس قد سبقت مصر في الثورة، ما جعل المصريين متأثرين بإنتصار الثورة التونسية، وكان 25 من يناير من عام 2011م، اليوم الأكبر، حيث احتشد الملايين من المصريين، في ميدان التحرير بالقاهرة، رافقته مظاهرات عمت المدن المصرية الأخرى، ورغم قمع رجال الأمن لهذه المظاهرات، إلا أنها المتظاهرين إستمروا في الميادين، وقد جرح الكثير، وقتل حوالي 284 منهم. وبعد كل هذه الأحداث المشحونة اضطر الرئيس حسني مبارك إلى التنحي عن السلطة في 11 من فبراير 2011، تحت ضغط الجماهير التي حاصرت قصر الرئاسة، وتولى المجلس العسكري السلطة، الذي كان برئاسة المشير حسين طنطاوي.

[1]- ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبرحتى فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2013، ص 283.

لقد كانت تعاني مصر كباقي الدول العربية، من واقع مرير تعيشه، وظروف سياسية واجتماعية سيئة؛ إذ كان القمع والقهر والكبت والتخلف الثقافي والعلمي والأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية التعيسة، فيما تمت فترات نظام الحكم لعشرات السنين، بدلا من ممارسة حق الترشح والانتخاب بشكل دوري، وفي الحالة المصرية وتحديدا في الفترة التي تولى فيها محمد حسني مبارك الحكم تم فرض قانون الطوارئ والذي استطاع من خلاله أن يقيد الحريات، ويمارس أبشع جوانب التعذيب والقهر والذل.[1] فكل ما كان يعيشه المصريين من واقع مرير، وقمع للحريات وتعذيب وانتشار الفساد والمحسوبية و البيروقراطية، هذا ناهيك عن الوضع الاجتماعي الصعب، من تزايد للبطالة والفقر، إضافة لقضية توريث الحكم، كلها أسباب ساهمت في التمهيد لانطلاق شرارة الثورة، في وجه النظام.

ورغم كل ما ذكر من تراكمات في الأوضاع المصرية لم يكن يتوقع أن الدعوات التي انطلقت من مواقع التواصل الاجتماعي للتظاهر في 25 يناير 2011، ضد الأوضاع السائدة في مصر قد تؤدي إلى ثورة شعبية بالشكل الذي حدثت فيه.[2]

الموقف الروسي الأكثر حيرة تجاه الحراك المصري، فقد ظلت العلاقة مع نظام حسني مبارك شبه عادية، وظلت اللقاءات بين المسؤولين الروس والنظام تجري بشكل طبيعي حتى في عز الحراك، إلى أن سقط أيضا بشكل فجائي، وكانت روسيا غير معنية والمواقف نفسها كانت مع الحراك البحريني والأردني والجزائري والمغربي. والعلاقات المصرية الرروسية هي من أيام الإتحاد السوفياتي، حيث أقيمت العلاقات

[1]- جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، ط1، دار الساقي، بيروت، 2013م، ص 141-146.
[2]- ياسين عبد القادر، **ثورة 25 يناير المصرية- ثورة شعب حر**، ط1، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2012م، ص112.

الدبلوماسية في 2 أوت 1943، وفي ثورة يوليو 1952 قدم الاتحاد السوفياتي لمصر المساعدة في تحديث قواتها المسلحة وتشييد السد العالي.

وعلى الرغم من التوتر الذي شهدته العلاقات في عهد الرئيس المصري الراحل أنور السادات و إنقطاعها تماما بعد إتفاقية كامب دايفيد 1978 حتى سبتمبر 1981 فإنها بدأت في التحسن التدريجي في عهد الرئيس مبارك، واتخذت دورة مجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر 2005م للمرة الأولى في تاريخها قرارا باعتماد سفير روسيا في جمهورية مصر بصفته مفوضا مخولا لدى جامعة الدول العربية، وانتقل التعاون بعد ذلك التعاون ليشمل العديد من القطاعات مثل صنع قطع الغيار للسيارات والطائرات ومشاريع الطاقة الروسية وفي ميدان الطاقة الذرية الموضوع الرئيسي للمباحثات التي جرت في موسكو يوم 25 مارس 2008 بين الرئيسين ميدفيدف ومبارك، وأسفرت عن توقيع اتفاقية حول التعاون في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.[1]

موقف روسيا من الثورة المصرية كان محيرا، فحينا كانت الخارجية الروسية تصدر بيانات التأييد للديموقراطية، وحينا آخر كانت تعتبر أن الأزمة لا تحل إلا بالتفاوض بين الشعب والسلطة الحاكمة على أساس القانون. والمسئولون الروس كانوا يحذرون باستمرار من التدخل الخارجي، علما أن هذا التدخل لم يكن مطروحا. فروسيا كانت تخاف من التطرف الإسلامي، وهي تعتبر أن نتائج الثورات العربية ستكون الإتيان بحكام إسلاميين متطرفين في هذه الدول، ووصل الأمر ببعض الكتاب الروس المقربين من بوتين إلى اعتبار أن "الربيع العربي هو تحالف إسلامي–أمريكي ضد روسيا"، وقد زاد من المخاوف عند السلطة الروسية، ظهور شعارات مؤيدة للثورة

[1]- بهاز حسين، «**السياسة الخارجية الروسية تجاه ثورات الربيع العربي بين ازدواجية المعايير البراغماتية السياسية**»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 19، ص ص 143-144.

المصرية، رفعها المتظاهرين الروس المحتجين على التزوير الذي شاب الانتخابات التشريعية في روسيا نهاية العام 2010م.[1] والمفارق في الأمر هو أنه كان من المفترض أن يشكل إسقاط نظام حسني مبارك فرصة للنظام الروسي، لكي يعيد ترتيب علاقته مع مصر والشعب المصري، وأن يسهم في المساعدة على ولادة نظام جديد يفترق عن النظام السابق، الذي لم يكن تربطه بموسكو أي علاقات مميزة، ووضع كل أوراقه في يد الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عهد الرئيس السادات، لكن القادة الروس ظنوا أن نظام حسني مبارك السابق باق بالرغم من كل شيء، فلم يقطعوا اتصالاتهم مع مبارك إلى أن تنحى عن السلطة. واضطرت السلطات الروسية إلى تغيير موقفها بعد نجاح الثورة المصرية في إزاحة نظام مبارك، فجاء الإعلان الروسي بدعم الثورة ورغبة موسكو في التعاون مع النظام الجديد، ولكنه كان إعلانا متأخرا، وغير واضح المعالم، ولم يترجم على أرض الواقع.[2] ومنه فإن الموقف الروسي من الثورة المصرية كان بداية داعما للرئيس مبارك، وقد رفضت الخارجية الروسية الضغط على النظام المصري، ودعت في الوقت ذاته لتجنب العنف وضرورة الحوار بين أطراف الأزمة.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: الموقف الروسي من أحداث اليمن

اليمن من أكثر الدول فقرا في العالم، وبها أكبر نسب الأمية في الوطن العربي، وهذا وفقا لتقارير الأمم المتحدة. وهذا نتاج للاضطرابات السياسية والعسكرية التي عاشها اليمنيون، على خلفية الانقسامات القبلية بين الشمال والجنوب. ومن أبرز مشاكل هذا البلد، هو الصراع بين الحوثيين الشيعة المدعومين من إيران و الحكومة،

[1]- ناصر زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 284.
[2]- باسم راشد، «**المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**»، مجلة أوراق الصادرة عن مكتبة الإسكندرية، العدد التاسع، ص 17.

وأيضا مطالب الجنوبيين الانفصالية. ولقد اندلعت الاحتجاجات الشعبية في اليمن، للمطالبة بتغيير الحكم، الذي كان يمثله الرئيس علي عبد الله صالح، والذي ظل في السلطة ما يقارب 33 عاما، حكم فيها اليمن حكما عائليا قبليا، وفي ظروف اقتصاية ومعيشية صعبة.

اندلاع الثورة اليمنية ترافق مع الربيع العربي، وتوحدت فيه المكونات اليمنية المختلفة، بهدف اسقاط علي عبد الله صالح، وهذا الأخير تمسك بالسلطة تمسكا شديدا، وسقط من جراء ذلك مئات القتلى والجرحى برصاص قوات الأمن. كانت إدعاءات صالح أنه يحارب الإرهاب وتنظيم القاعدة، إلى أن انكشفت إدعاءاته بعد المجزرة التي ارتكبتها قواته بحق المدنيين في 2011/03/18، فتناقص الدعم الدولي والعربي لنظامه إلى الحد الأدنى، وخرجت الأصوات الدولية والعربية تطالبه بترك السلطة، ومن هذه القوى الكبرى كانت روسيا التي لم توجه الانتقاد لصالح قبل ذلك التاريخ.[1]

ومن يقرأ في مسار الثورة الشعبية السلمية في اليمن ويقلب صفحاتها سيلحظ مفارقة عجيبة وصادمة، في مسار الثور؛ كون الثوار خرجوا للساحات وانطلقوا في الميادين في الأصل بهدف القضاء على حكم صالح ونظامه المتمثل في حزب المؤتمر الشعبي العام، ولكن قوى الثورة والتغيير أوقعتهم في الفخ وحالت بينهم وتحقيق طموحاتهم بتزكيتها نائب الرئيس السابق هادي خلفا له، وبهذا ثبتوا له الحكم ولم يسقطوه، وإنما نقلوه من شخص الرجل إلى حزبه المؤتمر بقيادة نائبه الأول هادي

[1]- ناصر زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 286.

والأمين العام لحزبه، وبذلك أحيطت الثورة في اليمن بقيود ناعمة، من خلال المبادرة الخليجية التي جاءت منها قوى مناهضة الثورة والتغيير في الداخل والخارج.[1]

وقد كانت مبادرة دول الخليج، من أجل حل الأزمة اليمنية، والتي غنتهت لخروج صالح من الرئاسة، ليسلم نائبه هادي السلطة، وإجراء انتخابات رئاسية، بعد اعطاء ضمانات قضائية لصالح، بمنحه حصانة كاملة عن أفعاله السابقة. وتم تطبيق المبادرة بعد أن حصلت على اجماع دولي في تأييدها، بما في ذلك وروسيا، وجرت الانتخابات الرئاسية في 21 من فبراير 2012م، وكسب عبد ربه منصور هادي فيها.

لم تكن موسكو هي الوحيدة التي تفاجأت بحدة موجات الربيع العربي عام 2011م، فالاحتجاجات الشعبية، قد نقضت أسس المعادلات الجيوسياسية في كثير من البلدان وأسقطت أنظمة أوتوقراطية استحوذت على مقاليد الحكم منذ الحقبة السوفيتية، فقد انهار حلفاء موسكو القدماء، في حين يصارع من تبقى منهم في سوريا واليمن ومصر وليبيا للبقاء في السلطة، وفي ظل ذلك، كان لابد من بلورة استراتيجية جديدة للتعامل مع هذا الواقع السياسي للتغيير، استراتيجية، في حال آتت ثمارها، لها أن تهدي موسكو ما يكفي من نفوذها العالمي القديم، لتستطيع إعادة فرض تأثيرها في هذه الحقبة الجديدة.[2]

لقد كان الموقف الروسي من تطورات أحداث اليمن، غير واضح في كثير من الأحيان من هذا الصراع، فروسيا تربطها علاقات متميزة مع اليمن، سياسية وإقتصادية وعسكرية، فأسلحة الجيش اليمني في معظمها روسية الصنع، واليمن الجنوبي كان قاعدة متقدمة للاتحاد السوفياتي في المنطقة.

[1]- سلمان راشد العماري، **اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية**، مقال في مجلة البيان، تم الإطلاع عليه يوم 2021/05/01، على الرابط: https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=5076

[2]- مصطفى ناجي، **اليمن في خريطة المصالح اليمنية**، 2019/07/3، تم الإطلاع يوم 2021/05/2، على الرابط: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7648

تعود جذور العلاقات اليمنية–الروسية في العصر الحديث إلى عام 128 بتوقيع اتفاقية صداقة و تعاون بين المملكة المتوكلية، التي أقامت أسسها ذاك الوقت في شمال اليمن، وبين الاتحاد السوفياتي، ودامت هذه العلاقات بين الطرفين ثلاثة عقود، قبل أن تثمر عن افتتاح موسكو لبعثتها الدبلوماسية في تعز، تخللها إرسال أول شحنة روسية عام 1956م. واشتملت مشاريع التنمية الإقتصادية التي نفذها الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت على بناء ميناء مياه عميقة للأغراض التجارية على سواحل البحر الأحمر(ميناء الحديدة)، وعندما سقطت الملكية في شمال اليمن وأعلن قيام النظام الجمهوري نهاية العام 1962، اتجه الاتحاد السوفياتي إلى إقامة علاقة دبلوماسية كاملة الأركان مع النظام الجمهوري الذي حل مكانها في شمال اليمن، وافتتحت موسكو سفارة لها في صنعاء، وعين كل بلد سفيرا له البلد الآخر، واستمرت جهود موسكو، سواء في الحقبة المتوكلية أو الحقبة الجمهورية، بالمساهمة في المشاريع الحيوية في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية على مدار ستينيات القرن الماضي في شمال اليمن[1]. وفي بداية التسعينات ومع التغيرات العديدة التي خلفها سقوط الاتحاد السوفياتي، وتوحد اليمن تحت مظلة حكومة الشمال في صنعاء لتنتهي بذلك التجربة الماركسية في العالم العربي التي مثلتها عدن، لكن روسيا استطاعت أن تصون مستوى علاقاتها مع الجمهورية اليمنية الموحدة بفضل مساهماتها الكبيرة في جنوب اليمن، فأعلنت أنها أعفت اليمن رسميا من 80% من الديون المترتبة عليها، والتي بلغت 6.4 مليار دولار عام 1999، وتوسعت مساحة التبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي بين موسكو وصنعاء في العقد الأول من القرن الجديد، وبقيت صفقات الأسلحة عنصرا هاما وحيويا فيها.

[1]- المرجع نفسه.

لقد كان اليمن دائما من أحد الأولويات الرئيسية لموسكو في الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة، ولليمن أهمية جيوسياسية بالنسبة للروس، فهو عنصر لا غنى عنه في طموحات الكرملين المتنامية في جميع أنحاء منطقة الساحل، عبر البحر الأحمر. وعودتها إلى جزيرة سقطرى، وامتلاك معظم الدول الكبرى قواعد عسكرية قرب مضيق باب المندب على الجانب الأخر من اليمن في القرن الأفريقي يشمل ذلك (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وبريطانيا) ودول أخرى وقد فشلت محاولات متعددة من موسكو للحصول على قاعدة عسكرية في القرن الأفريقي. وتبدو اليمن منطقة استراتيجية إذا ما تمكنت من الحصول على تلك القاعدة لتلحق بالقوى الغربية.

وفي أحداث اليمن، حاولت روسيا، مثلها مثل الغرب، أن تحافظ على علاقتها بكل من المعارضة اليمنية الصاعدة والنظام الحاكم في اليمن، حيث لم تتدخل لترجيح كفة طرف على حساب الآخر، وقد دعا وزير الخارجية الروسي لافروف في أبريل 2011، الأحزاب المعارضة في اليمن للوصول إلى حل، وفي أوائل يونيو دعا إلى قبول وثيقة مجلس التعاون الخليجي المقترحة للخروج من الأزمة، والتي بدورها تقضي بتنحي الرئيس على عبد الله صالح وحاشيته مقابل الحصانة، كذلك لم ترغب موسكو في التورط بشكل مباشر في الأحداث المتصاعدة داخل الجمهورية اليمنية وكانت تتبع جهود المملكة السعودية في الوساطة وحل النزاع بين المعارضة والنظام الحاكم وأن يغادر الرئيس صالح إلى السعودية خصوصا بعد أن أصيب في هجوم من المعارضة في 03 يونيو 2011.[1]

وعلى مستوى مجلس الأمن عرض الملف اليمني كثيرا، حيث في أبريل 2015، سمحت روسيا على مضض باعتماد قرار مجلس الأمن 2216، حينما امتنعت عن التصويت على القرار، الذي ينص على مطالبة قوات الحوثيين بتسليم أسلحتهم

[1]- باسم راشد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

والانسحاب تحت ضغط سعودي كبير، وقد وجه فيتالي تشوركين، السفير الروسي السابق إلى الأمم المتحدة، انتقادات للقرار على أساس أنه غير متوازن بعدما تم اعتماده[1]، و في 2018، اعترضت روسيا على مشروع القرار 2402 الذي اقترحته بريطانيا، بالرغم من أن الهدف منه كان تمديداً روتينياً للعقوبات المفروضة على أشخاص يعرقلون العملية السياسية، إلا أنه جاء في وقت كانت فيه الأمم المتحدة تحاول الضغط على إيران من خلال ربطها بعمليات تهريب أسلحة لجماعة الحوثيين المسلحة، وهو ما سبق انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران بعد أن كانت قد وافقت عليه عام 2015، وتضمنت صيغة القرار المقترحة اتهامات بحق إيران تعلقت بإمدادها الحوثيين بالسلاح، واستخدمت روسيا وقتها حق الفيتو واقترحت صياغة مختلفة أعادت القرار إلى صيغته الروتينية الأصلية، أي دون تطرقها لإيران، وهي النسخة التي تم اعتمادها في النهاية[2]. هذا لأن إيران خط أحمر بالنسبة للروس، فمن خلال العمل عبر مجلس الأمن، تمتلك موسكو موقعاً مواتياً يمكنها من رعاية مصالح حليفها التقليدي بصورة أفضل.

إن هدف موسكو هو حماية ورعاية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في اليمن، وهذا لا يختلف أبدا عن هدفها في المنطقة بصفة أعم، وقد أرست لجنة اقتصادية روسية–يمنية عام 2014 أولويات مشاريع مختلفة في قطاعات استخراج النفط والغاز، وإنتاج النفط، والتنقيب، والزراعة، وبناء محطات الطاقة في عدن والملخا. وتحرص موسكو على ألا تبالغ في الاعتماد على الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا في إعانتها على حماية مصالحها الاقتصادية المستقبلية في البلاد، فحكومة هادي غير قادرة على تأمينها، وبدلا من ذلك تسير روسيا في درب دبلوماسي منفصل، فقد فرضت ظروف الحرب، بصورة غير مسبوقة، علاقات دبلوماسية تخللها تمرير اقتراحات إلى قوى عالمية

[1]– مصطفى ناجي، مرجع سبق ذكره.

[2]– نبيل البكيري، **الروس والملف اليمني**، 2021/02/07، تم الأطلاع يوم 2021/0/2، على الموقع: www.alaraby.co.uk

مثل روسيا أو الصين عبر بوابة السعودية، ومنذ عام 2012، لم يزر هادي روسيا سوى في مناسبة واحدة، وفي ذلك الوقت، عام 2013، كان هادي يملك هامشا أكبر للتحرك على صعيد إدارة سياساته الخارجية مقارنة بالوضع اليوم، ولعله يريد اليوم أن يعطي روسيا مساحة أكبر في المشهد اليمني.[1]

المطلب الثاني: موقف روسيا من الأزمة القطرية–الخليجية

البدايات الأولى للأزمة الخليجية–القطرية كانت في2017/05/24 على خلفية تصريح نُسب إلى أمير قطر بمناسبة تخرج دورة من منتسبي الخدمة الوطنية يوم 2017/05/23، وعلى مدى أكثر من أسبوع تعرضت وسائل الإعلام في السعودية والإمارات لقطر وسياساتها والعائلة الحاكمة فيها. وفي 2017/0/05، أي بعد نحو أسبوعين من بدء الحملة الإعلامية، أعلنت الدول الأربعة وهي السعودية والإمارات والبحرين ومصر أنها قررت قطع العلاقات مع قطر، وتضمن قطع العلاقات[2]:

– قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع قطر.

– إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية مع قطر.

– منع المواطنين القطريين من دخول أراضيها.

– منع دول مواطني هذه الدول من السفر إلى قطر.

– إعطاء مدة محددة لمواطني هذه الدول لمغادرة قطر.

– إعطاء مدة أسبوع للقطريين المقيمين والزائرين لمغادرتها.

[1]- مصطفى ناجي، مرجع سبق ذكره.

[2]- أحمد عبد الأمير الأنباري، «**الأزمة الخليجية- القطرية وتأثيرها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**»، ضمن: **مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة**، الجزء الأوّل، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية لجامعة كربلاء، كربلاء-العراق، 2019م، ص 11.

وجاء "اتفاق العلا" الذي وُقِّع في 5 يناير، أثناء القمّة 41 لمجلس التعاون الخليجي، لينهي حصار قطر، بعد 43 شهراً مِن حصار السعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر. وشكّل هذا الاتفاق التاريخي نقطة تحوّل في العلاقات بين دول الخليج العربية. إلا أن ملامح توتر العلاقات بين أطراف الأزمة لم تنتهي بشكل نهائي.

ولم يكن الخلاف في عام 2017 بين قطر وجاراتها الخليجيات الأول من نوعه. كان نزاع سابق قد اندلع بين الجانبين في عام 2014، عندما سحبت الرياض وأبو ظبي والمنامة سفراءها من الدوحة، متهمة قطر بدعم حركات المعارضة على أراضيها، وتمويل جماعة الإخوان المسلمين، وتعزيز التشدد الإسلامي من خلال شبكة الجزيرة التلفزيونية المملوكة للدولة. أعادت الدول الثلاث مبعوثيها في غضون أسابيع، بعد تقارير غير مؤكدة بأن قطر وافقت على تغيير سياستها.[1]

لقد أفرزت التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تباينات واضحة في السياسات الخارجية لدول الاتحاد الخليجي، وخاصة في توجهاتها لدعم أطراف معينة على حساب الأخرى، فمن ضمن أسباب الأزمة الخليجية 2017 في هذا الشأن، نجد دعم قطر وجاراتها من دول التعاون الخليجي، أطرافا مختلفة خلال التغيرات السياسية التي أعقبت الحراك العربي، فقد اعتبرت الدوحة مؤيدة للإسلاميين، الذين استطاعوا تحقيق مكاسب سياسية في بعض الدول، هذا بالإضافة إلى أن قطر أتاحت الحماية للكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي، أحد قادة الجماعة المحظورة من قبل الحكومة المصرية، والمصنفة بأنها "إرهابية" من طرف الإمارات والسعودية، فالإخوان حسبهم يشكلون الخطر، وهم تيار إسلامي سني

[1]- إلهام فخرو، **حل أزمة الخليج خارج الخليج**، 2021/01/26، تم الإطلاع عليه يوم 2021/05/4، على الرابط:
https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/resolving-gulf-crisis-outside-gulf

مناهض للفكر الوهابي، وبالتالي لا يخدم مصالح السعودية، وانهزامه في مصر بإيعاز سعودي رسالة إلى كل الذين تسول لهم أنفسهم بأن يصلوا إلى سدة الحكم في أي بلد، لذا عجلت السعودية به حتى يصنف كتنظيم إرهابي.[1] هذا بالإضافة إلى الاختلاف في دعم الحكومات في ليبيا التي تعاني الفوضى منذ مقتل العقيد معمر القذافي، بحيث نجد أن قطر تدعم الحكومة التي تتخذ طرابلس مقر لها وهي حكومة منافسة للحكومة الشرقية التي تتخذ من مدينة طبرق الشرقية مقرا لها تحت قيادة خليفة حفتر الذي تدعمه كل من الإمارات و مصر، والذي يتهم قطر بدعم الجماعات الإرهابية[2].

يضاف إلى ذلك، عدم وجود سياسة خارجية موحدة للاتحاد الخليجي في التعامل مع القوى الدولية، بحيث نجد كتلتين تتقاسمان العلاقات مع دول الاتحاد، وهما محور الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والذي تصطف معه السعودية في المنطقة، ومحور إيران وتركيا والذي تتعامل معه قطر، والمطالبة المقدمة من طرف دول المقاطعة دليل على ذلك بحيث طلب من قطر قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحراس الثوري الإيراني الموجود في أرضها والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران، وكذلك إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة، ووقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيان إرهابي.

وكانت لهذه الأزمة أبعاد اقتصادية أيضا، فبرغم من أن الاتحاد الخليجي أسس رغبة في تحقيق تكامل الاقتصادي، إلا أنه مازالت تواجه هذا الاتحاد، عدة مشاكل تعيق تحقيق هذا التكامل الاقتصادي بين دوله، وترى صحيفة "بلومبرغ" الأمريكية في مقال نشر لها يوم الثلاثاء 6 جوان 2017، أن تخلي السعودية عن قطر ليس وليد اللحظة بل بدأ

[1]- سالم أقاري، «**الأزمة الخليجية 2017 بين السياسة العربية والمواقف الدولية**»، مجلة تحولات، العدد الأول، يناير 2018، ص 155.
[2]- المرجع نفسه.

منذ عام 1995، نتيجة نزاع طويل على الغاز، كون الدوحة أكبر مصدر له ووفقا لترجمة "روسيا اليوم" عن الصحيفة فإن نقمة السعودية كانت مع أول شحنة تصدير للغاز من حقل الشمال البحري أكبر خزان غاز في العالم، والذي تتقاسمه الدوحة مع طهران، المنافس المكروه من قبل الرياض، وتعتقد بلومبرغ أن السعودية وبقية الدول الخليجية المقاطعة لقطر تسعى " لقص أجنحة قطر"، التي كانت تتبع السعودية اقتصاديا، وذلك بعد أن حققت استقلاليتها بفضل قدرتها المالية الناجمة عن مخزونها الكبير من الغاز، بالإضافة إلى تصديرها له، بعيدا عن جيرانها المنتجين للنفط في مجلس التعاون الخليجي.[1]

ولعلّ من الأسباب التي كانت واضحة للعامة حول الأزمة الخليجية، هي رغبة السعودية في إغلاق قناة "الجزيرة"، والحملات الإعلامية الكبيرة الإماراتية ضد الدوحة، لرؤيتهم أن القناة لا تخدم مصالح بعض الدول الخليجية، خصوصا أنه لا يوجد إعلام يستطيع منافستها، وقد عُرِف عن سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة، استمالة مراكز أبحاث ودفع باحثين وصحفيين إلى كتابة مقالات مناهضة لقطر.

وجاء الموقف الروسي حول هذه الأزمة، في اعتبار أن ما يحدث من خلاف بين دول الاتحاد الخليجي شأناً خاصا بالدول العربية والخليجية، بحيث اكتفت روسيا بعد التعليق على طبيعة الاتهامات التي وجهتها الدول الخليجية للدوحة. والتي مفادها دعم التنظيمات الإرهابية التي تشن عليها القوات الروسية حربا داخل روسيا، إلا أن روسيا من جهة أخرى أكدت أنها ستدرس كل المعلومات في قضية دعم الدوحة للإرهاب، ويمكن تفسير الموقف الروسي اتجاه قطع العلاقات مع قطر بوجود العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، لاسيما في مجال الغاز الطبيعي والاستثمارات القطرية داخل

[1]- **أربعة أسباب لاندلاع الأزمة الخليجية في الصحافة الغربية**، 2017/06/07، أطلع عليه يوم 2021/05/04، على الرابط: https://www.enabbaladi.net/archives/154522

روسيا، لذلك نص البيان الصادر عن المكتب الصحفي للرئيس فلاديمير بوتين عقب الاتصال بينه وبين الأمير القطري تميم ابن حمد ال الثاني على أنه تم بحث مسائل التعاون الروسي القطري، وفي مقدمتها المجالات الاقتصادية والتجارية، والاستثمارات. وقد أكد كذلك ديمتري بيسكوف، الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول الأزمة، أن موسكولا تتدخل في شؤون دول أخرى، ولا في شؤون دول الخليج، لأنها تقدر علاقتها مع الدول الخليجية مجتمعة، ومع كل دولة على حدى.[1]

والملاحظ أنه خلال العام الأول من الأزمة الخليجية، استقبل الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في موسكو، كلا من العاهل السعودي، سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في أكتوبر 2017، وأمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، في نهاية مارس2018. وتطرّقت المحادثات بين بوتين والشيخ تميم، إلى توسيع التعاون في مجال الطاقة والاستثمار وحتى توريد نظم روسية متطورة للدفاع الجوي.

ومنذ اندلاع أزمة حصار قطر، سعت روسيا لتطوير علاقاتها مع كل أطراف الأزمة الخليجية، وفي مقدمتها الدوحة والرياض، لضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، من دون انحيازها لطرف على حساب الآخر. وقد أسفر الحصار عن تقارب محدود بين موسكو والدوحة، بما يصبّ في مصلحة البلدين ويتطابق مع براغماتيتهما في السياسة الخارجية، وفق ما يقول الخبير في شؤون الشرق الأوسط، ديمتري فرولوفسكي. و يشير أيضا، إلى أنه "فور اندلاع الأزمة، أعربت روسيا عن استعدادها لتزويد قطر بمنتجات زراعية و غذائية، وكانت هذه الإشارة هامة للدوحة في ذلك الوقت، من دون أن تأخذ هذه الإمدادات طريقها على أرض الواقع. كانت روسيا تدرك أنّ التقارب الكبير

[1]- سالم أقاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160.

مع قطر سيؤثّر سلباً على علاقاتها مع السعودية، ولكن التقارب المحدود جاء مريحاً للدول الثلاث.[1]

ويمكن تفسير هذا التقارب الروسي لقطر، رغم أن موسكو تبنت الحياد في بداية الأزمة إلى الأسباب الاقتصادية والتجارية بين الدولتين، لاسيما في مجال الغاز الطبيعي، فالعلاقات الاقتصادية بينهما على أعلى مستوى، ويسعى البلدان لرفع التبادل التجاري بينهما إلى 500 مليون دولار في المرحلة المقبلة، كما أن الاستثمارات القطرية في روسيا كبيرة من خلال صندوق الثروة السيادي القطري، فضلا أن قطر لاعب رئيسي في اتفاق فيينا بخصوص تخفيض الإنتاج النفطي لامتصاص الفائض من النفط في الأسواق، ففي حال انسحاب قطر من الاتفاق وانهياره قد يؤدي هذا إلى هبوط أسعار النفط وتكبد الاقتصاد الروسي خسائر كبيرة[2]. ناهيك عن الرغبة القوية لروسي الاتحادية في استعادة أدوات التأثير على الساحة السياسية العالمية، بعد أن فقدت ذلك جراء انهيار الاتحاد السوفييتي، لهذا تحاول في الوقت الراهن استعادة مكانتها الفاعلة. بالإضافة إلى أن روسيا تعتبر قطر أحد اللاعبين الرئيسيين في الملف السوري، الداعمة للمعارضة السورية، ولعبت دورًا كبيرًا في الوساطات الجارية هناك من خلال شبكة علاقتها. وخسارة ود قطر في هذا الجانب قد يدفعها للاندفاع ضد روسيا في المنطقة أكثر، لذا فموسكو تسعى لموازنة موقفها مع قطر خلال هذه الأزمة. وفي الإطار ذاته تخشى موسكو من تشكل حلف جديد في المنطقة بين قطر وتركيا وإيران يسهم في إضعاف هيمنتها، خاصة بعد اصطفاف تركيا إلى جانب قطر من خلال نشر قوات عسكرية في القاعدة التركية

[1]- رامي القليوبي، **تقارب حذر بين قطر وروسيا بعد عام على الحصار**، 2018/06/07، اطرع عليه يوم 2021/05/05، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk

[2]- نورة بنداري، **ثلاث أسئلة تشرح الموقف الروسي من الأزمة الخليجية**، 2018/08/17، أطلع عليه يوم 2021/05/05، على الرابط: www.sasapost.com/opinion/the-russian-position-on-the-gulf-crisis

بالدوحة، وفتحها إلى جانب إيران خطا جويا لمساعدة قطر أيام الحصار عليها، لتأمين احتياجاتها.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: الموقف الروسي من حالة "اللادولة" في ليبيا

انطلقت الاحتجاجات فجأة في جميع أنحاء ليبيا يوم 17 فبراير تحت ما سمي بـ "الغضب الليبي"، ووصلت هذه التظاهرات إلى سبع مدن بنغازي والبيضاء وطبرق، وغيرها من المدن الليبية، لكن هذه المظاهرات تطورت بسرعة كبيرة إلى صدامات مسلحة بين الطرفين، وأقدم المتظاهرون على حرق الكثير من المباني الحكومية في مدن عدة، وتعرضت العديد من الظاهرات لمحولات قمع من خلال إطلاق النار بالرصاص الحي. ورغم أن العديد من رجال الأمن انضموا إلى القوى الشعبية المعارضة وامتنعوا عن اطلاق النار على المنتفضين، إلاّ أن ذلك لم يحد من مستوى الاشتباكات وتأثيرها الدامي.[1] وقد زاد تأييد القذافي للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، الغضب الشعبي في ليبيا، وبهذا استمرت الثورة الليبية، بالرغم أن النظام حولها من سلمية، إلى نزاع مسلح دامٍ، بين الثوار و كتائب الجيش الموالية للسلطة، وقد سقط القذافي قتيلا على يد الثوار، يوم 20 أكتوبر 2011، وانتهي حكمه الاستبدادي الذي دام لأكثر من أربعة عقود.

كان الموقف الروسي حيال الثورة الليبية مشككا وممانعا، حيث أعلنت روسيا، في أكثر من مناسبة، معارضتها لأي قرار دولي حول ليبيا، وأعربت عن خشيتها من أن يؤدي أي تدخل عسكري في ليبيا إلى دخولها في الحرب الأهلية، وظهور المتطرفين والذي سيؤدي بدوره إلى حروب تستمر عقودا كاملة وانتشار العناصر المتطرفة كما جاء

[1]- علي محمد فرج النحلي، **الأزمة الليبية وتداعيتها على دول الجوار 2011-2017**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط عمان-الأردن، 2018، ص 33.

على لسان الرئيس الروسي آنذاك ميدفيدف، كما حذر رئيس حكومته بوتين من أن التدخل في الأجنبي في ليبيا سيؤدي إلى ظهور الإسلاميين، وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على الأقاليم المحيطة بالمنطقة بما فيها إقليم شمال القوقاز الروسي، لهذا رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في 27 فبراير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الليبي، رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به، كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، رغم كونها تضم نحو 40 دولة، بالإضافة لممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، إلا أنه من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيدف، أن نظام القذافي فقد شرعيته، وعليه يجب الرحيل، ورفضت موسكو استضافة القذافي في روسيا، حال تنحيه.[1] والملاحظ أن دعوة روسيا للقذافي بالرحيل جاءت بعد أن لاحت في الأفق ملامح الهزيمة تقترب من حكم القذافي، ولذلك أجرت مفاوضات في أيلول سبتمبر 2011 مع المجلس الانتقالي في بنغازي، واعترفت به ممثلا شرعيا ووحيد للشعب الليبي وهدفت من وراء ذلك المحافظة على العقود الموقعة بين البلدين في المستقبل بعد سقوط سلطة القذافي.

وعلى مستوى مجلس الأمن أعلنت موسكو وفي أكثر من مناسبة أنها لن توافق على أي قرار دولي حول ليبيا، نظرا لخشيتها من أي تدخل عسكري فيها سيدخلها في أتون الحرب الأهلية، وحاولت روسيا منع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 في مارس 2011 والذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، فضلا عن فرضه عقوبات على نظام القذافي، لكنها اكتفت بالامتناع عن التصويت لصالح القرار.[2] ودبلوماسيا فقد أوفدت روسيا في جوان 2011 مبعوثا خاصا إلى ليبيا، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الروسي السيد ميخائيل مارغيلوف، والذي عقد اتصالات مع الزعيم الليبي

[1]- حسني عماد حسني، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[2]- نوار خليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة، «**الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسورية أنموذجا**»، مجلة سياسات عربية، العدد 12، يناير 2015، ص 117.

ومبعوثين من الاتحاد الافريقي للعب دور الوساطة في الأزمة الليبية، وقامت قبل ذلك باستقبال ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة، لكن الجهود الدبلوماسية الروسية لم تتوصل إلى أية ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة، لكن الجهود الدبلوماسية الروسية لم تتوصل إلى أية حلول، كون التفويض الغربي له كان يشترط تنحي القذافي وروسيا لم تكن متحمسة لهذا الأمر.[1]

وقد كان امتناع روسيا عن التصويت ضد القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن بمثابة فرصة نادرة استغلتها القوى الغربية للتدخل عسكريا وفق الشرعية الأممية باستخدام حلف NATO، وقد انتقد بوتين رئيس الوزراء أنذاك عدم استخدام الرئيس ميدفيدف حق الفيتو لمنع صدور هذا القرار، واعتبره قرار معيبا، ويذكر بدعوات القرون الوسطى إلى شن حروب صليبية و يجيز التدخل في شؤون دولة ذات سيادة، بل اعتبر عمليات الناتو حربا صليبية حقا[2]، ما دفع الرئيس ميدفيدف للخروج وتصحيح ما قاله بوتين، وهذا ما أثار الانتباه للخلاف الكبير بين الرئيسين في تلك الفترة حول ليبيا.

وجاء رفض روسيا على الاشتراك في الحملة العسكرية ضد القذافي، ودعت لضرورة احترام موجبات احترام القانون الدولي أثناء تطبيق القرارات الأممية، ومع تطور الأحداث وسيرها في سياق لم ترغب به موسكو، وقد قدمت ملاحظات على أداء حلف الأطلسي متهمة إياه بتجاوز المهمة الموكلة له، واعترضت على الطريقة التي تم فيها القضاء على العقيد معمر القذافي وابنه ومساعيديه في 20 أكتوبر 2011، بحيث لم

[1]– ملوكي سفيان ، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2]– نوار خليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة، مرجع سبق ذكره، ص 118.

تحترم الأصول في القبض عليه وحصل ذلك بمتابعة من قوات الأطلسي التي أرشدت الثوار على مكان وجوده في ضواحي مدينة بني وليد.[1]

ويمكن تحديد أسباب تخلي روسيا عن نظام القذافي فيما يلي[2]:

– ليبيا لم تعد ذلك الحليف الموثوق، وبالتالي يجب السماح بمجيء نظام جديد. وقد نجحت روسيا في ذلك رغم أنها لم تكسب ثقة المجلس الانتقالي في البداية إلا أنها استطاعت اكتساب ثقة المشير خليفة حفتر.

– إرضاء الغرب بالسكوت عن ما حدث في ليبيا تمهيدا لتدخلات قادمة، وهذا ما حدث خاصة بضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية في 2014 ثم جهودها للإبقاء على نظام بشار الأسد قابله من سكوت من الغرب.

– التمسك بنظام القذافي سيجر موسكو لعدة جبهات وينهك الجيش الروسي الذي تنتظره مهام أكثر أهمية (جورجيا، أوكرانيا، سوريا) خاصة وأن روسيا طالما انتقدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص التدخل العسكري في العراق.

– وعلى المستوى الاستراتيجي تعتبر سوريا وأوكرانيا أكثر أهمية من ليبيا، فليبيا ليس إلا زبونا للسلاح الروسي بالإضافة إلى أن موالاة حكومة القذافي ستزيد من تغلغل روسيا في المنطقة، أما سوريا فهي منفذ روسيا للبحر المتوسط عبر قاعدة حميميم وميناء طرطوس، كما أنها السد الذي يمنع وصول الغاز القطري لأوروبا ما يبقي تبعية أوروبا لروسيا في هذا المجال، وأوكرانيا كذلك فالغاز الروسي يمر عبرها لأوروبا.

[1]– ناصر زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 292–293.

[2]– محمد بهلول، مرجع سبق ذكره، ص ص 378–379.

ومنذ الإطاحة بنظام القذافي، تعاني ليبيا انفلاتا أمنيا وانقساما سياسيا، وأزمة اقتصادية حادة، وأدى هذا الانقسام السياسي والعسكري لتكريس وضع "اللادولة" وغياب المؤسسات الموحدة والنافذة، وبهذا الوضع تمكنت المليشيات والتنظيمات المسلحة من السيطرة على مناطق النفوذ والثروة في البلاد، فنجد حكومة الوفاق الوطني، المعترف بها دوليا، التي كان بقيادتها فائز السراج سابقا وتراهن عليها الأمم المتحدة ودول كبرى من أجل مواجهة "الإرهاب" وبسط سيطرتها، والحكومة المؤقتة التي انبثقت عن برلمان طبرق في سبتمبر 2014، وتوجد بمدينة البيضاء شرقي البلاد، والمشير خليفة حفتر الذي أطلق 15 ماي 2014 عملية عسكرية سماها "كرامة ليبيا" ضد مجموعات الإرهابية في بنغازي، وانتقلت العملية لاحقا إلى العاصمة طرابلس، فأسفرت عن مقتل العشرات وجرح المئات، و قدم حفتر نفسه على أساس قائد الجيش الوطني لليبيا من الجماعات الإسلامية التي يتهمها بـ الإرهاب وزرع الفوضى، وقد لقيا دعما من لكن مصر والإمارات. ومجلس النواب الذي انتُخب في 25 جوان 2014. وعقدت مراسم تسليم السلطة التشريعية من البرلمان السابق (المؤتمر الوطني العام) بمدينة طبرق في أوت 2014.وفي نوفمبر التالي، نزعت المحكمة العليا عنه الشرعية بطبرق شرقي البلاد وما انبثق عنه من قرارات ومؤسسات ومنها حكومة الثني. ناهيك عن الجماعات والمليشيات المسلحة، التي أدى تكدس السلاح في البلاد وتهريبه إلى نشوء تنظيمات مسلحة محلية تختلف انتماءاتها و ولاءاتها، كما وجدت التنظيمات الأخرى كالقاعدة وتنظيم الدولة موطئ قدم لها في البلاد.[1]

[1]– **كل ما يجب أن تعرفه عن الأزمة الليبية**، 2018/11/10، أطلع عليه يوم: 2021/04/29، على موقع: https://www.aljazeera.net

وبعد أن تراجع الدور الروسي في الملف الليبي خلال السنوات التالية لسقوط القذافي، جاء انقلاب عبد الفتاح السيسي في مصر في صيف 2013، وانقلاب اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، في ليبيا 2014، لتجد في النموذجين فرصةً لها لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية بهما، سعياً نحو تحقيق أهداف عديدة، سواء استراتيجية أو تكتيكية[1].

وترتبط آفاق الدور الروسي في ليبيا باعتبارات عديدة، أولها حجم الدعمين، العسكري واللوجيستي، اللذين يمكن أن يقدمهما لها نظام السيسي، مقارنةً بما قدمته إيران لها في الملف السوري. ثانيها، حجم الدعم والتمويل المادي الذي ستحصل عليه من الإمارات والسعودية، وكذلك حجم ما تستطيع طباعته من الدينار الليبي، لدعم قطاعاتها العسكرية وشركاتها الأمنية. وثالثها، حجم الدعم السياسي والتأييد اللوجيستي الذي يمكن أن تحصل عليه من فرنسا، وخصوصا في ظل مواجهتها ضد تركيا في ليبيا، على الرغم من عضوية تركيا في حلف الناتو مع فرنسا. ورابعها قدرتها على توفير الإمداد العسكري لقوات حفتر عبر القواعد العسكرية المصرية، كما كانت توفره عبر قواعدها في طرطوس السورية. وخامسها قدرتها على توحيد الفصائل والقوات والقبائل والشركات المتناحرة والمتنافسة في الشرق الليبي، خلف قيادة حفتر أو من ينوب عنه، مقارنة بأنها كانت تعتمد على جيش نظامي سوري خاضع لقيادة بشار. وسادسها، مدى القبول الأميركي بالتمدّد الروسي في جنوب المتوسط، وخصوصا مع وجود الأسطول السادس الأميركي والقوات العسكرية الأميركية الأفريقية، وقوات الانتشار السريع الأميركية في المنطقة[2]. كل

[1]– عصام عبد الشافي، **خريطة الأهداف والمصالح.. ماذا تريد روسيا من ليبيا؟**، 2020/07/20، اطلع عليه يوم 2021/04/29، على الموقع: https://www.alaraby.co.uk

[2]- المرجع نفسه.

عوامل من شأنها تحجيم الدور الروسي، لكنها لن تلغي وجوده، حيث ستبقى روسيا ما بقي السيسي وحفتر، واستمر التمويل الإماراتي والقبول الفرنسي بهذا الدور.

المطلب الثاني: الموقف الروسي من "حراك الإصلاح والتغيير" في الجزائر

بقي الشعب الجزائري يعاني في صمت تخوفا من دخول الجزائر في دوامة النزاع والحروب، مثل ما حدث في العديد من الدول العربية، إلا أن ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الخامسة، دفع بالشباب للجوء إلى مسيرات سلمية انتشرت في مختلف ولايات الوطن، حتى في العاصمة (التي يُمنع فيها أي تجمع أو مسيرات)، والتي بدأت في 22 فيفري 2019 رافضين العهدة الخامسة.

ولأول مرة في تاريخ الجزائر تقام مسيرات تلقائية عفوية في مختلف ولايات الوطن، دون أن تنظم من قبل المعارضة أو الجمعية، قاد هذا الحراك الجيل الجديد الذي لم يخضع للابتزازات الأمنية، وتعامل مع النظام السياسي بحنكة وذلك بخروج إلى المسيرات كل جمعة حاملين رايات والشعارات السياسية توضح أزمة المتعلقة بنظام الحكم وممارسته، وبعدها أعلنت عدة النقابات المهنية التحاقها بالحراك الشعبية ومحامين وقضاة، معبرين عن رفضهم للعهدة الخامسة، تمكن الحراك من الضغط على النظام السياسي، الذي صرح بتأجيل الانتخاب وانسحاب الرئيس من الترشح للرئاسيات المقبلة على أن يشرف على المرحلة الانتقالية، إلا أن هذا القرار حظي بالرفض من قبل الشعب الذي واصل مسيراته السلمية، مطالبين محاسبة "العصابة" وإخراجهم من الحكم، وكذلك رفع لافتات تطلب من نائب وزير الدفاع الجزائري أحمد قايد صالح من تطبيق المواد

7،8،102، من الدستور للخروج من الأزمة وشكل هذا بداية لتدخل الجيش مباشرة في المشهد السياسي.[1]

ونظرا للوضع السياسي المتأزم، وتمسك أوجه النظام بالسلطة، إضافة للتخوف من انهيار مؤسسات الدولة، ما يؤدي لدخول الدولة في دوامة الانفلات الأمني مايزيد أطماع الخارج للتدخل في الشأن الداخلي للجزائر، جعل المؤسسة العسكرية تأخذ على عاتقها حماية الحراك والدولة، والضغط على الرئيس للتخلي عن الترشح للعهدة الخامسة، ليقدم استقالته في أفريل 2019.

وازداد المشهد السياسي الجزائري غموضا بعد انتهاء الانتخابات وإعلان الرئيس الجديد للدولة الجزائرية، حيث لم تتوقف المسيرات التي بقيت مستمرة كل جمعة في بعض الولايات من الوطن، معبرين عن رفضهم للوضع السياسي الراهن ومطالبين بإفراج عن معتقلين السياسيين الذين تم حجزهم منذ بداية الحراك إلا أن المطلب الاخير حضي بالاستجابة من قبل الرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، كما قام رئيس الجمهورية بتعيين عبد العزيز جراد رئيسا للحكومة وتم اختيار طاقم حكومي ووزاري يتضمن شخصيات جديدة من فئات شبابية، وبالرغم من هذه المبادرة إلا أن الشعب التزم الصمت في الوقت الحالي تخوفا من تعقيدا الأزمات ووقوع احتكاكات وتصادمات بين الشعب والنظام القائم الذي يمكن أن يغير مسار الاحتجاجات من السلمية إلى العنف، ويؤدي بالدولة إلى الانهيار، بحدوث انشقاقات عسكرية، وضعف المؤسسات الرسمية للدولة، خصوصا في

[1]- مزارة زهيرة، «**الحراك الشعبي مابعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديموقراطي (الجزائر، السودان، أنموذجا)**»، مجلة الفكر الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع، العدد الثاني، نوفمبر 2020، ص ص 344-345.

الوقت الحالي، لإدراك الشعب، أن الجائر محاطة عبر مختلف حدودها بالتهديدات الأمنية التي تنعكس سلبا على الوحدة الوطنية وعلى الاستقرار الأمني والسياسي للجزائر.[1]

والحق أن، العهدة الخامسة لم تكن هي السبب فحسب، بل كانت هي النقطة التي أفاضت الكأس، فالطغيان السياسي تراكمت نتائجه حتى بلغت حد الانفجار، ولقد زاد الوضع الكارثي لرئيس الجمهورية في إشعال أتون غضب الشارع الجزائري. وعموما إن الواقع المأساوي ينتج حين يحدث صراع بين مشروع الشعب وبين مشروع الدولة العميقة، والتي تعبر عن مشروع العصابة الفاسدة والمحتكرة للسلطة.[2]

وجاء الموقف الروسي من الحراك الشعبي في الجزائر ضمن رؤية شاملة لتداعيات ثورات الربيع العربي المحلية والإقليمية و الدولية، وخضعت هذه الرؤية لهواجس أمنية وقوية من احتمال وصول قوى متطرفة إلى السلطة أو امتداد لهيب الثورات إلى داخل روسيا، ما يشكل تهديدا صريحا لأمنها القومي، فكانت نظرة روسيا سلبية، واعتبرت ثورات الربيع العربي صناعة غريبة بتقنيات سياسية جديدة تهدد مصالح روسيا العسكرية والاقتصادية في المنطقة. ولقد أثرت هذه الرؤية بخلفية أمنية حذرة على موقف روسيا من الحراك، فاعتبرت ما تعيشه الجزائر من تطورات مسألة داخلية لبلد صديق لروسيا[3]، وهذا ما أكدته الناطقة الرسمية باسم الخارجية الروسية ماريا زخاروفا، في 12 مارس، على ضرورة التعامل مع الاضطرابات التي تشهدها الجزائر بشكل مسؤول، والملاحظ أنها لم تؤيد الموقف الداعم لترشيح الرئيس السابق بوتفليقة لعهدة خامسة، في الوقت الذي أكدت

[1]- المرجع نفسه، ص 348.

[2]– عبد القادر بوعرفة، «**الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق**»، مجلة العلوم الاجتماعية وهران2، العدد 07، 2019م، ص 16.

[3]– لزهر ماروك، «**العلاقات الجزائرية الروسية: المحددات، الأبعاد والتطورات الراهنة**»، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد01، المجلد 06، جانفي 2021، ص 1247.

فيه على أن الاحتجاجات التي تشهدها الجزائر تبقى شأنا داخليا، وتكون موسكو بذلك قد امتنعت عن إبداء موقف علني من الأزمة هناك.[1]

وقد اتخذ الموقف الروسي قدرا كبيرا من الحذر بسبب المخاوف من تكرار التجربة الليبية مع الجزائر ما يشكل تهديدا للمصالح الحيوية العسكرية والاقتصادية في بلد هو حليف استراتيجي تاريخيا، وكانت هذه المصالح المحدد الأساسي لهذا الموقف، وأرادت روسيا الحفاظ على نفوذها السياسي والعسكري في الجزائر على المدى الطويل وخاصة صفقات السلاح.

وهذا ما يعكس تأثير المحدد العسكري في العلاقات الروسية الجزائرية، فالجزائر تعتبر المستورد الأول للسلاح الروسي، فقد زوّدتها بما نسبته 66% من الأسلحة بين عامي 2014–2018، وبلغت حصة الجزائر نصف مبيعات الأسلحة الروسية في إفريقيا خلال شهر يوليو2018. ويتميز الدور الروسي في مجال توريد الأسلحة، خلافاً للقوى الأخرى، بأنه لا يفرض أية شروط أو قيود مسبقة، الأمر الذي يجعل من دبلوماسية السلاح مدخلا للتأثير الروسي في منطقة الشرق الأوسط برمتها. وارتفع التعاون التجاري بين الدولتين من 700 مليون دولار في عام 2007 إلى 4 مليارات دولار في عام 2016، واخذ التعاون العسكري ثلثا مساحة التجارة، وفي المقابل، تتضاءل الصادرات الجزائرية لموسكو، اذ لم تبلغ 2 مليون دولار عام 2017. في الوقت الذي ستنتج فيه روسيا سيارات لادا الروسية في الجزائر. وعلى الرغم من التصديق على مذكرة تفاهم بين شركة غازيروم الروسية المساهمة العامة، وشركة النفط والغاز الحكومية المملوكة للحكومة الجزائرية **سونتراك** في عام 2006، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع مشترك

[1]– محمد لكريني، **موسكو تتمدد في شمال إفريقيا**، 2020/01/30، اطلع عليه يوم 2021/05/10، على الموقع: https://www.alsiasat.com

لاستكشاف واستغلال النفط تم توقيعه في عام 2014، ولكن ما يزال التعاون في مجال الطاقة محدودا. وقد وقعت الجزائر وروسيا مذكرة تفاهم بين الهيئة الجزائرية للطاقة الذرية COMENA ومؤسسة الطاقة الذرية الروسية ROSATOM في عام 2017، وأعلنت الأخيرة أن الجزائر تخطط لبناء محطة للطاقة النووية بمفاعل مائي مضغوط للعام 2025، وتسمح هذه الاتفاقية لموسكو بعرض قدراتها العلمية، والأهم من ذلك، تعزيز بصمتها الإقليمية على المدى الطويل.[1]

أيضا، التزام روسيا بدعم الاستقرار في جزائر ورفض التدخلات الأجنبية، إلى جانب المصالح الاقتصادية للشركات الروسية في الجزائر، ما يبين النزعة البراغماتية في الممارسة السياسية الروسية التي تتحكم فيها المصالح القومية والحيوية الاقتصادية والأمنية والعسكرية في منطقة شمال إفريقيا عموما، ما أثر بشكل واضح على تبلور الموقف الروسي من الحراك الشعبي في الجزائر.

[1]- المرجع نفسه.

خاتـــمة

خاتمـــة:

لقد تمكنت روسيا الاتحادية من تأسيس سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة، عكس ما تميزت به من أسس إيديولوجية في فترة الاتحاد السوفياتي، هذا ما مكن لها من استعادة مكانتها دوليا، حيث جمعت بين الخصوصية الهوياتية الروسية، والاندماج في عالم اقتصاد السوق، وهذا مع تولي الرئيس فلاديمير بوتين مقاليد الحكم، الذي عمل على مراجعة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية واستعادة النفوذ الدولي بالاستفادة من الوضع الداخي، وما ورثته روسيا عن الاتحاد السوفياتي الممثل في مقعد بمجلس الأمن، يخولها لكسب التأثير السياسي، إضافة لقوتها النووية، التي تعتبر ورقة ضغط للمقايضة والتفاوض مع الغرب. ومع أحداث السنوات الماضية، التي أعادت روسيا كفاعل دولي قوي، كتدخلها في جورجيا، وأوكرانيا، وضمها لشبه جزيرة القرم، وعرضها للدعم على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، سمح لها باستعادة الكثير من مناطق النفوذ والحد من التمدد الأمريكي بالعمق الروسي الذي استمر منذ نهاية الحرب الباردة.

ومع بداية أحداث مع سمي بـ "الربيع العربي" نهاية سنة 2010م، كان الموقف الروسي مرتبكا ومتذبذبا، التي رأت فيه حجة الغرب للتدخل في الشؤون الداخلية وسيادة الدول، وفقا لمبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان التي تروج لهم. هذا ما جعلها على على كسب مزيد من النفوذ في المنطقة، بتقوية علاقاتها مع الحلفاء القدامى، وتأسيس علاقات جيدة مع أطراف أخرى محسوبة على الولايات المتحدة الأمريكية.

والحق أن روسيا بدأت تزيد من حجم مكانتها في المنطقة، بما يتلائم مع مصالحها، التي تملي جدول أعمال السياسة الخارجية لموسكو. ولقد تمكنا من خلال الدراسة استنتاج مايلي:

– المنطقة العربية من أكثر المناطق التي بها النزاعات السياسية، نظرا لأهميتها الجيوسراتيجية، وتنافس القوى الكبرى للسيطرة عليها.

– إن السلوك الخارجي الروسي في المنطقة العربية، في العموم مرتبط بمواجهة الهيمنة الأمريكية، حيث رأت في التدخلات الأمريكية تجاه الثورات العربية بمثابة محاولة لتكريس الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وهو ما ترفضه روسيا الاتحادية بدعواها المستمرة لإنشاء نظام متعدد الأقطاب، إضافة للتخوف الروسي من زيادة قوة الحركات الجهادية الإسلامية، التي تهدد الأمن الوطني الروسي.

– تختلف السياسة الخارجية لروسيا في المنطقة العربية من دولة لأخرى، لكنها عموما تتفق إلى حد بعيد مع الغرب في بعض القضايا، وهذا ما جعل إمكانية التقارب الروسي الغربي في المنطقة.

– عملت روسيا كباقي الفواعل الدولية، على تدارك أحداث الحراك العربي، خصوصا أن مواقفها جاءت في البداية متذبذبة في كل من مصر، وتونس، واليمن، وليبيا التي كان نظام القذافي أحد أهم حلفائها، وبعد تدخل حلف الناتو العسكري في القضية الليبية، رأت فيه عدوانا على الشرعية وسيادة الدول، من قبل أمريكا وحلفائها.

– لكن الأمر في سوريا –الحليف الاستراتيجي لروسيا– كان مختلفا تماما، حيث اتخذ صناع القرار في روسيا مواقف حاسمة ومتشددة داعمة للنظام السياسي السوري ورافضة لأي محاولة للتدخل الخارجي، سواء كان تحت غطاء الأمم المتحدة، أو في إطار سياسة انفرادية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة.

– تمكنت الجزائر من كسب دعم روسيا لها ولاستقرارها السياسي و الأمني، وهو ما عكسه موقف روسيا من الأوضاع السياسية في ظل الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر.

– المواقف الروسية في المنطقة، هي ترجمة للسياستها الخارجية التي تمليها مصالحها الحيوية في المنطقة، وأهمها أمن الطاقة الروسي، الذي يعتبر أحد ركائز أمنها القومي، فهي تعمل على ضمان ريادتها العالمية كمنتج ومصدر ومتحكم في ممرات نقل النفط والغاز.

– رغم أن روسيا نجحت في السنوات الأخيرة إلى حد بعيد في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة العربية، إلا أن اختلاف مواقفها تجاه أحداث المنطقة، مما وصل في الأحيان إلى حد التعارض، ما يؤدي نوعا ما إلى تراجع الثقة مع دول المنطقة.

وأخيرا، يبدو أن تداعيات الأحداث الأخيرة بعد سنة 2010 في المنطقة العربية، لازالت تأخذ تعقيدات وحسابات متزايدة، ولن يكون لها حلول فعلية على الأقل في المدى المتوسط، نظرا لتشعب مصالح الدول الكبرى فيها، وتقاطع أهدافها، وتعارض سياساتها، وستكون الدولة التي تستطيع التوفيق بين أطراف الصراع في المنطقة السباقة إلى الهيمنة والسيطرة عليها.

قائمة المراجـــع

المراجــع:

1- الكتب:

1) الأشقر، جلبير، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية**، ط1، دار الساقي، بيروت، 2013م.
2) بشارة، عزمي، **سورية: درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2013م.
3) بطرس غالي، بطرس، خيري عيسى، محمود، **المدخل في علم السياسة**، ط10، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998م.
4) بوقارة، حسين، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة، الجزائر، 2013م.
5) حقي توفيق، سعد، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط1، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2010م.
6) دحمان، قاسم، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، ط1، إصدار إي-كتب، لندن، 2016م.
7) زيدان، ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبرحتى فلاديمير بوتين**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2013.
8) سعيد نوفل، أحمد، وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، 2014م.
9) السيد سليم، محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998م.

10) شادي، هاني، **التحول الديموقراطي في روسيا من يلتسين إلى بوتين: التجربة والدروس في ضوء الربيع الربيع العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2015م.

11) شكري كتن، جورج، **العلاقات الروسية- العربية في القرن العشرين وآفاقها**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2001م.

12) الشيخ، نورهان، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

13) شيفتسوفا، ليليا، **روسيا بوتين**، ترجمة بسام شيحا، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006م.

14) طه عثمان، تارا، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، ب-ط، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق-السليمانية، 2013م.

15) عبد الأمير الأنباري، أحمد، «**الأزمة الخليجية- القطرية وتأثيرها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية**»، ضمن: **مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة**، الجزء الأوّل، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية لجامعة كربلاء، كربلاء-العراق، 2019م.

16) عبيد الله مصباح، زايد، **السياسة الخارجية**، ط2، دار التالة، طرابلس، 1999م.

17) عماد العوضي، حسني، **السياسة الخارجية الروسية في زمن فلاديمير بوتين**، ط1،المركز المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، برلين، 2017م.

18) فرانكل، جوزيف، **العلاقات الدولية**، ترجمة غازي عبد الرحمن العتيبي، ط2، مطبوعات تهامة، جدة، 1984م.

19) لويد، جونسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1989م.

20) ليتل، ريتشارد، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج**، ترجمة هاني تابري، ب.ط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007م.

21) ليستر، تشارلز، **الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**، مركز بروكنجز، الدوحة، ماي 2014.

22) محمد فهمي، عبد القادر، **المدخل على الاستراتيجية**، ب.ط، دار مجدلاوي، عمان، 2014م.

23) المدني، توفيق، وآخرون، **الربيع العربي إلى أين: أفق جديد للتغيير الديموقراطي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م.

24) مصباح، عامر، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م.

25) مضر جرئ الإمارة، لمى، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009م.

26) مضر جرئ الإمارة، لمى، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في فترة 1990-2003**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات المتحدة العربية، 2005م.

27) مطاوع، محمد، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014م.

28) النعيمي، أحمد، **السياسة الخارجية**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن، 2011م.

29) هشام نعمة، كاظم، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة**، ب.ط، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمّان-الأردن، 2013م.

30) واكيم، جمال، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013م.

31) ياسين، عبد القادر، **ثورة 25 يناير المصرية- ثورة شعب حر**، ط1، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2012م.

32) يوسف حتى، ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985م،

2- المجلات:

33) أقاري، سالم، «**الأزمة الخليجية 2017 بين السياسة العربية والمواقف الدولية**»، مجلة تحولات، العدد الأول، يناير 2018.

34) بهاز، حسين، «**السياسة الخارجية الروسية تجاه ثورات الربيع العربي بين ازدواجية المعايير البراغماتية السياسية**»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 19.

35) بوعرفة، عبد القادر، «**الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق**»، مجلة العلوم الاجتماعية وهران2، العدد 07، 2019م.

36) خليل هاشم، نوار، أمجد زين العابدين طعمة، «**الموقف الروسي من الثورات العربية ليبيا ومصر وسورية أنموذجا**»، مجلة سياسات عربية، العدد 12، يناير 2015.

37) راشد، باسم، «**المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**»، مجلة أوراق الصادرة عن مكتبة الإسكندرية، العدد التاسع.

38) عبد الحميد، عاطف، «**روسيا وآسيا الوسطى: حماية المصالح وإحتواء المخاطر**»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 168.

39) قبلان، مروان، «**العلاقات السعودية الأمريكية انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه**»، مجلة السياسات العربية، العدد السادس، جانفي 2014.

40) لادمي محمد، عربي، «**السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**»، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25.

41) ماروك، لزهر، «**العلاقات الجزائرية الروسية: المحددات، الأبعاد والتطورات الراهنة**»، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد01، المجلد 06، جانفي 2021.

42) محمد المدني، مايسة، «**التدخل الروسي في الأزمة السورية**»، كلية الاقتصاد العلمية، العدد الرابع، جانفي 2014.

43) مزارة، زهيرة، «**الحراك الشعبي مابعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديموقراطي (الجزائر، السودان، أنموذجا)**»، مجلة الفكر الفكر القانوني والسياسي، المجلد الرابع، العدد الثاني، نوفمبر 2020.

44) ملوكي، سفيان، « **موقف السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالتي سوريا وليبيا** »، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجلد الأول، العدد 09.

3- الرسائل الجامعية والدراسات:

45) بلجهم، أسماء، **الدور الأمني لروسيا في سوريا مع ثورات الريع العربي،** رسالة ماستر، جامعة ورقلة، 2015-2016.

46) بن بوهة، سمية، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الروسية ما بين 2011-2016،** مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2020.

47) جعودي، كاتية، عزوق، سليمة، **الاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة مولود معمري، 2017/2016.

48) حمدوش، رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،** رسالة دكتوراه تخصص علاقات دولية، قسنطينة، 2011-2012.

49) دالع، وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، 1999-2006،** رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، 2007-2008.

50) زعيتري، يوسف، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية،** مذكرة ماستر تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجلفة، 2016-2017.

51) شباج، محمد فوزي، **الاستراتيجية الروسية في البلقان2000-2019،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، 2018-2019م.

52) عباسي، عادل، **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2007.

53) العمري، منير، **الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة الأزمة الأمنية، 2013/1999**، رسالة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجلفة، 2014/2013.

54) فتحي سليمان أبو مصطفى، سهام، **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية ما بين 2011 و2013**، رسالة ماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، 2015.

55) لعباشي، ليندة، **الترتيبات الأمنية الروسية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط 1990-2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2017/2016.

56) لعريبي، خديجة، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث 2001/0/11، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة 2014.

57) محمد فرج النحلي، علي، **الأزمة الليبية وتداعيتها على دول الجوار 2011-2017**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط عمان-الأردن، 2018.

58) مدوخ، نجاة، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2015/2010)**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2015/2014.

4- مواقع الانترنت:

59) البكيري، نبيل، **الروس والملف اليمني**، 2021/02/07، تم الأطلاع يوم 2021/0/2، على الموقع: www.alaraby.co.uk

60) راشد العماري، سلمان، **اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية**، مقال في مجلة البيان، تم الإطلاع عليه يوم 2021/05/01، على الرابط: https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=5076 .

61) الرشيدي، حسن، **دور الكنيسة الروسية في الحرب الروسية**، 2020/03/19، تم الاطلاع يوم 2021/04/24، على الموقع: www.albayan.co.uk/Default.aspx .

62) صخري، محمد، **القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول سيا الوسطى**، 2019/10/02، تم الإطلاع يوم 2021/04/20، على الموقع: www.politics-dz.com .

63) عبد الشافي، عصام، **خريطة الأهداف والمصالح.. ماذا تريد روسيا من ليبيا؟**، 2020/07/20، اطلع عليه يوم 2021/04/29، على الموقع: https://www.alaraby.co.uk .

64) فخرو، إلهام، **حل أزمة الخليج خارج الخليج**، 2021/01/26، تم الإطلاع عليه يوم 2021/05/4، على الرابط: https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/resolving-gulf-crisis-outside-gulf .

65) القليوبي، رامي، **تقارب حذر بين قطر وروسيا بعد عام على الحصار**، 2018/06/07، اطلع عليه يوم 2021/05/05، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk .

66) لكريني، محمد، **موسكو تتمدد في شمال إفريقيا**، 2020/01/30، اطلع عليه يوم 2021/05/10، على الموقع: https://www.alsiasat.com .

67) مجهول، **أربعة أسباب لاندلاع الأزمة الخليجية في الصحافة الغربية**، 2017/06/07، أطلع عليه يوم 2021/05/04، على الرابط: https://www.enabbaladi.net/archives/154522 .

68) مجهول، **كل ما يجب أن تعرفه عن الأزمة الليبية**، 2018/11/10، أطلع عليه يوم: 2021/04/29، على موقع: **https://www.aljazeera.net** .

69) ناجي، مصطفى، **اليمن في خريطة المصالح اليمنية**، 2019/07/3، تم الإطلاع يوم 2021/05/2، على الرابط: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7648 .

5- المراجع باللغة الأجنبية:

70) Bagdonas, Azoulas, «**Russia's interests in the Syrian Conflict : Power, Prestige, and Profit**», European Journal of Ecnomic and Political Studies, Fatih University, Turkey, Vol 05, N 2, 2012,p63.

71) Basson, Abdelhak, **La Russie et la crise syrienne : le come-back de l'heritier de L'URSS et le changement de la donne en syrie**, policy center, juin 2016, PP, 14.

72) Delance, Igor , Le partenariat Stratégique Russo-Syrien, la clef du disposity naval russe en méditerranée, fondation por la recherche stratégique N 06 , Ukraine 02/2013, P03.

73) Ernkel, Joseph, **The making of foreign policy,** Oxford University press. New York , 1963, p4.

74) Morenkova Parrier, Elena, **Les Principes Fondamentaux de la Pensée Stratégique Russe**, Laboratoire de l'IRSEM n° 22, 2014, P33.

75) Richard, Skana, **Putin : Russia's Choice,** Rontledge , New York, 2ed, 2008, p09.

76) Trenin, Dmitry, 20 Years of Vladimir Putin: How Russian Foreign Policy Has Changed, Published online, 27/08/2019 in site: www.themoscowtimes.com/.

77) Tshiyembe, Mwayila, **La Politique Etrangére des Grandes Puissnces**, Paris, L'Harmattan, 2010, p185.

Wivel, Anders, **Realism in Foreign Policy Analysis**, Published online: 26 September 2017 in site: https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.475

الفهـــــــــــرس

الفهـــــــــــــــــرس

مقدمـــــــة..... 03

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المحددة للسياسة الخارجية.....11

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.....11

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية.....14

المطلب الثالث: أدوات وصنع السياسة الخارجية.....20

المبحث الثاني: نماذج من النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.....23

المطلب الأول: النظرية الواقعية.....23

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية. 25

المطلب الثالث: النظرية البنائية.....27

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الروسية بعد تولي بوتين الحكم

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية.....30

المطلب الأول: المحددات الداخلية.....30

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.....38

المبحث الثاني: استعادة روسيا لمكانتها على الساحة الدولية.....40

المطلب الأول: تسلم بوتين رئاسة روسيا.....40

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين.....44

الفصل الثالث: تجليات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية

المبحث الأول: السياسة الخارجية الروسية تجاه المشرق العربي.....53

المطلب الأول: أثر الفعل الروسي في الأزمة السورية.....53

المطلب الثاني: موقف روسيا من ثورة يناير في مصر.....69

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج العربي.....72

المطلب الأول: الموقف الروسي من أحداث اليمن.....72

المطلب الثاني: موقف روسيا من الأزمة القطرية–الخليجية.....77

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الروسية في منطقة المغرب العربي.....83

المطلب الأول: الموقف الروسي من حالة "اللادولة" في ليبيا.....83

المطلب الثاني: الموقف الروسي من "حراك الإصلاح والتغيير" في الجزائر.. 88

خاتمـــــة 94

قائمة المراجع..... 98

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في الأسباب الكامنة وراء الاهتمام الروسي بالمنطقة العربية، بقراءة توجهات السياسة الخارجية الروسية، خصوصا مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين للحكم، الذي كان نقطة فارقة في تاريخ روسيا، حيث أعاد رسم المعالم الكبرى للمصالح الروسية وجعلها أكثر براغماتية وواقعية؛ خاصة بعد سنة 2010 وما شهدته المنطقة من أحداث وتغييرات، فالثورات العربية من أهم المحطات التي تؤكد استعادة روسيا لمكانتها الدولية، حيث تجلت سياستها البراغماتية، بتدخلها في القضايا والأزمات التي تمس بمصالحها، فقد عملت كباقي الفواعل الدولية، على تدارك أحداث الحراك العربي، خصوصا أن مواقفها جاءت في البداية متذبذبة في كل من مصر، وتونس، واليمن، وليبيا التي كان نظام القذافي أحد أهم حلفائها؛ بينما الوضع في سوريا – الحليف الاستراتيجي لروسيا– كان مختلفا تماما، لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، حيث اتخذ صناع القرار في روسيا مواقف حاسمة ومتشددة داعمة للنظام السياسي السوري ورافضة لأي محاولة للتدخل الخارجي، سواء كان تحت غطاء الأمم المتحدة، أو في إطار سياسة انفرادية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة. والسلوك الخارجي الروسي في المنطقة العربية، في العموم مرتبط بمواجهة الهيمنة الأمريكية، حيث رأت في التدخلات الأمريكية تجاه الثورات العربية بمثابة محاولة لتكريس الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وهو ما ترفضه روسيا الاتحادية بدعواها المستمرة لإنشاء نظام متعدد الأقطاب، إضافة للتخوف الروسي من زيادة قوة الحركات الجهادية الإسلامية، التي تهدد الأمن الوطني الروسي.

Abstract:

This study seeks to examine the underlying causes of Russian interest in the Arab region by reading Russian foreign policy trends, especially with the arrival of President Vladimir Putin, a landmark in Russia's history, where he has redrawn the major features of Russian interests and made them more pragmatic and realistic; Especially after 2010 and the changes in the region, the Arab revolutions are among the most important steps to confirm Russia's restoration of its international status. Its pragmatic policy has been demonstrated by its intervention in issues and crises affecting its interests. As a whole, it has acted to redress the events of the Arab movement, especially since its positions initially fluctuated in Egypt, Tunisia, Yemen and Libya, While the situation in Syria - Russia's strategic ally - has been completely different to its strategic interests in the region, Russian decision - makers have taken firm and firm positions supporting the Syrian political system and rejecting any attempt at outside interference, whether under the cover of the United Nations or within the framework of the unilateral policy of the United States of America and its allies in the region. The Russian foreign behaviour in the Arab region, in general, is linked to the confrontation with American hegemony. It has seen American interference with the Arab revolutions as an attempt to consolidate American hegemony over the region.